المجلد الثامن والعشرون للعام ٢٠٢٤م
حولية كلية اللغة العربية للبنين بجرجا

المعايير اللغوية
في فكر الشيخ محمد علي النجار

Linguistic standards in the thought of Sheikh Muhammad Ali Al-Najjar

بقلم الدكتور

بكر طلعت بكر سعد

مدرس بقسم أصول اللغة بكلية اللغة العربية بجرجا
جامعة الأزهر - جمهورية مصر العربية

الترقيم الدولي/ 9050 - 2356

العدد الثاني من إصدار ديسمبر ٢٠٢٤م
رقم الإيداع بدار الكتب المصرية ٢٠٢٤/٦٩٤٠م

المعايير اللغوية في فكر الشيخ محمد علي النجار

بكر طلعت بكر سعد

قسم أصول اللغة بكلية اللغة العربية بجرجا ، جامعة الأزهر ـ جمهورية مصر العربية

البريد الإلكتروني: bakrsaad3020@gmail.com

الملخص

هذا البحث عبارة عن دراسة تحليلية للكشف عن المعايير اللغوية في فكر الشيخ محمد علي النجار- رحمه الله- ؛ وقد كشفت هذه الدراسة عن اعتماد الشيخ – رحمه الله- بهذه المعايير والتزامه بالمسموع عن العرب وما قيس عليه بحيث لا يجاوز غيره، ووضح من الدراسة أن الشيخ – رحمه الله- كان يجمع بين معيارين في الحكم على صحة بعض الألفاظ أو مخالفتها للفصحى مثل جمعه بين السماع والقياس، كما تبدَّى من الدراسة أيضًا اعتماد الشيخ – رحمه الله- على القياس في تخريج بعض الألفاظ وموافقته للنحويين في ذلك، وأن القياس إذا ثبت قاعدة كلية لا استثناء فيها، فلا يحتاج إلى سماع، وتبين من الدراسة اهتمام الشيخ – رحمه الله- باللهجات القديمة والاحتجاج بها، وكذلك اللهجات الحديثة؛ لاحتوائها على بقايا من الفصحى. والجمع بين القديم والحديث، إلى غير ذلك من النتائج التي كشفت عنها الدراسة.

وجاء هذا البحث في مقدمة، وتمهيد، وسبعة مباحث، وخاتمة، وفهارس فنية تتمثل في: فهرس المصادر والمراجع، وفهرس الموضوعات.

الكلمات المفتاحية : محمد علي النجار، المعايير اللغوية ، الجمع بين السماع والقياس.

Linguistic standards in the thought of Sheikh Muhammad Ali Al-Najjar

Bakr Talaat Bakr Saad
Department of Language Fundamentals, Faculty of Arabic Language, Girga, Al-Azhar University, Arab Republic of Egypt.
Email: bakrsaad3020@gmail.com

Abstract

This research is an analytical study to reveal the linguistic standards in the thought of Sheikh Muhammad Ali Al-Najjar - may God have mercy on him. This study revealed that the Sheikh - may God have mercy on him - relied on these standards and his commitment to what was heard about the Arabs and what was measured against him, so that he did not exceed others. It became clear from the study that the Sheikh - may God have mercy on him - used to combine two criteria in judging the validity of some words or their contradiction to classical Arabic, such as his combination of hearing and analogy The study also revealed that the Sheikh - may God have mercy on him - relied on analogy in explaining some words and his agreement with the grammarians in that regard, and that if analogy is established as a universal rule with no exceptions, it does not need to be heard. The study revealed the Sheikh's interest - may God have mercy on him - in ancient dialects and using them as evidence, as well as his interest in studying modern dialects. Because it contains remnants of classical Arabic. In addition to other results revealed by the study.

This research included an introduction, a preface, seven sections, a conclusion, and technical indexes, which are: an index of sources and references, and an index of topics.

Keywords: Muhammad Ali Al-Najjar, linguistic standards, combining listening and analogy.

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمد لله، لا مانعَ لِما أعطاهُ، ولا رادَّ لِما قَضَاهُ، وأشهدُ أن لا إلهَ إلا اللهُ وحدهُ لا شريكَ لهُ ولا مَعبودَ بِحقٍّ سِواهُ، وأشهدُ أنَّ محمَّداً عبدُ اللهِ ورسولُهُ ومُصطَفَاهُ، صلَّى الله وسلَّم وباركَ عليه، وعلى آلِه وأصحابِه وَمَنْ والاهُ.

وبعد،،،

تُعتبر اللّغة العربيّة من أهمّ ميّزات الإنسان الطبيعيّة والاجتماعيّة، وهي الوسيلة الأفضل للتّعبير عن المشاعر والاحتياجات الخاصّة بالفرد والجماعة، وهي تعد أحد مُكوّنات المُجتمع الرئيسيّة، ومن أهمّ عوامل البناء في مُختلف الحضارات والثّقافات؛ لأنّ التّواصل الذي يتمّ عن طريق اللّغة هو اللّبنة الأساسيّة في عمليّة البناء هذه، وقوّة وبلاغة اللّغة يُعبّر بشكل كبير عن تماسك المجتمع النّاطق بها، واهتمامه بها وبقواعدها، وعلومها، وآدابها، وقد حَظِيَت اللّغة العربيّة بما لم تحظَ بهِ أيّة لُغةٍ من الاهتمام والعناية؛ لأنّها لُغةُ القرآن الكريم، فوضع العلماء لها معايير وضوابط يحتكمون إليها ويرجعون لها في تلقي اللغة وأخذها، مثل معيار السماع والقياس والمعيار الصوتي والصرفي... الخ، وبواسطة هذه المعايير يمكن تحليل الظواهر اللغوية إلى عناصرها الأولية التي ترجع إليها، وسار العلماء قدامي ومحدثون على هذه المعايير في نقد الألفاظ وتصويبها أو تحليلها ومعالجتها معالجة لغوية سليمة... ، وكان من هؤلاء العلماء الذين ساروا على تلك المعايير اللغوية، فضيلة الأستاذ الشيخ محمد علي النجار- رحمه الله- فهو من علماء الأزهر الإجلاء، الذي كانت له إسهاماته الواضحة، وجهده المحمود في خدمة العربية والدفاع عنها وحفظها من اللحن والتحريف ونفي الريبة عنها. فكان اعتماده على هذه المعايير؛ ليحتكم إليها في إثبات صحة أو خطأ ما أورده من ألفاظ وأساليب يستعملها الأدباء والكتاب وعامة الناس ومثقفيهم، وذلك من خلال البحوث والمؤلفات التي نشرها، وجاء البحث بعنوان: " المعايير اللغوية في فكر الشيخ محمد علي

النجار "، وتكمن أهمية هذه الدراسة في إبراز أثر عالم من علماء الأزهر المدافعين عن العربية ودوره في الحفاظ عليها؛ مما كان له أبلغ الأثر في الحفاظ على هوية اللغة العربية وتاريخها. والله أسأل أن يجعل ذلك في ميزان حسناته، وأن يجزيه عن خدمة اللغة والدين الإسلامي خير الجزاء.

الدراسات السابقة:

أما عن الدراسات السابقة فقد قامت دراستان حول الشيخ النجار ومؤلفاته وهما:

١- "الشيخ محمد علي النجار وجهوده" مبحث صغير (لا يتعدى خمس صفحات) في كتاب "جهود علماء كلية اللغة العربية في مجمع اللغة العربية د. عبد العظيم فتحي خليل " أشار فيه كاتبه إلى بعض أعمال الشيخ في مجمع اللغة إشارات عابرة دون بيان أو تفصيل لهذه الأعمال أو تعليق عليها.

٢ – "محمد علي النجار لغويًا" رسالة ماجستير مودعة في كلية اللغة العربية بالمنصورة للباحث: ياسر سلامة إبراهيم محمد، إشراف: أ. د/ عبد المنعم عبدالله حسن، عام ٢٠٠١م. عرض الباحث في الجزء الأول من هذه الرسالة لجهود الشيخ النجار في تحقيق بعض أمهات كتب التراث اللغوي، كتحقيقه لكتاب الخصائص لابن جني، والجزء الثاني لكتاب معاني القرآن للفراء، وتهذيب اللغة للأزهري وغيرها، ثم عرض في الجزء الثاني لبعض القضايا اللغوية مثل الإبدال والإتباع والقلب والنحت وقضية اللحن في اللغة، وتناول في الجزء الأخير منها جهود الشيخ في مجمع اللغة العربية وتتمثل في البحوث التي تم نشرها في مجلة المجمع وكتاب الألفاظ والأساليب وكتاب في أصول اللغة.

وهاتان الدراستان لا تتعارضان مع دراستي من حيث موضوع الدراسة، فلم تتناول أيَّ منهما جانبًا من المعايير اللغوية التي اعتمد عليها الشيخ في فكره اللغوي.

منهج الدراسة:

أما عن منهج الدراسة فهو المنهج الوصفي، الذي يقوم على وصف وتحليل الألفاظ والأساليب اللغوية الخاصة بكل معيار من تلك المعايير اللغوية التي تناولها الشيخ من خلال البحوث التي قدمها داخل المجمع اللغوي، أو من خلال ما نشره خارج المجمع في كتابه الأخطاء اللغوية الشائعة؛ وذلك للوقوف على فكره اللغوي في معالجته لهذه الألفاظ والأساليب اللغوية.

وقد جاء هذا البحث في مقدمة وتمهيد وسبعة مباحث وخاتمة.

أما المقدمة: ففيها عرض لأهمية الموضوع، وأسباب اختياري له والدراسات السابقة، والمنهج الذي سرت عليه، وخطة البحث .

وأما التمهيد فتحدثت فيه عن: التعريف بالشيخ محمد علي النجار من حيث مولده، ونشأته، وصفاته، ونشاطه العلمي، ومصادر الفكر اللغوي عنده.

المبحث الأول: معيار السماع

المبحث الثاني: معيار القياس.

المبحث الثالث: المعيار الصوتي.

المبحث الرابع: المعيار الصرفي

المبحث الخامس: المعيار النحوي:

المبحث السادس: المعيار الدلالي

المبحث السابع: معيار اللهجات (اللغات)

الخاتمة: وتضمنت أهم النتائج التي توصلت إليها في هذا البحث، والله أسأل أن يكون هذا العمل خالصًا لوجهه الكريم، وأن يكون خدمة للعربية وأهلها رفع الله شأنها وأعلى قدرها.

الباحث،،،

التمهيد

"التعريف بالشيخ محمد علي النجار ومصادر الفكر اللغوي عنده"

أولًا: التعريف بالشيخ محمد علي النجار – رحمه الله - :

هو قامة كبرى في مجال التحقيق والتصحيح اللغوي، ومن خيرة العلماء الذين درسوا في كلية اللغة العربية وأسهموا إسهامًا واسعًا في أنشطة مجمع اللغة العربية منذ أن اختير عضوًا فيه سنة ١٩٥٦م.(١)

مولده ونشأته العلمية:

ولد الأستاذ الشيخ محمد علي النجار في قرية "معينا" بإيتاي البارود أحد مراكز محافظة البحيرة في٢٠ من ديسمبر سنة ١٨٩٥م ، وما أن درج حتى أرسله والده لتعلم القراءة والكتابة وحفظ القرآن الكريم في مكتب القرية، وفي أثناء ذلك حصل والده على شهادة العالمية وأُذِن له بالتدريس في الجامع الأزهر، فأقام هو وأسرته بالقاهرة فأتم الشيخ محمد حفظ القرآن في المكاتب التي كانت ملحقة بالجامع الأزهر، ثم التحق بالأزهر سنة ١٩٠٨م، وبعد حصوله على شهادة العالمية النظامية سنة ١٩٢٥م اختير مدرسًا للتاريخ الإسلامي في معهد الزقازيق الذي كان قد أنشئ آنذاك، ثم عاد إلى القاهرة فدَرَّس في معهد القاهرة فترة، ثم وقع الاختيار عليه للتدريس في كلية اللغة العربية، ولما أنشئت الدراسات العليا في هذه الكلية اختير لتدريس مواد النحو والصرف وفقه اللغة، وظل الاستاذ يعمل بكلية اللغة العربية حتى أحيل للمعاش سنة ١٩٥٦، وكان لحرصه على سلامة اللغة فضل ترشيحه لعضوية مجمع اللغة العربية فاختاره عضوًا به في سنة ١٩٥٦م(٢)، وفي كلية اللغة العربية وفي مجمع الخالدين ظهر نبوغه في أجلى مظاهره بما كان يجده طلابه في الكلية وزملاؤه في لجان المجمع من البصر النافذ والاطلاع الواسع

---

(١) ينظر: جهود علماء كلية اللغة العربية في مجمع اللغة العربية د. عبد العظيم خليل ص٢٨٩.

(٢) مجمع اللغة العربية في ثلاثين عامًا ص ١٨٢ ، ومجلة المجمع ٢٢/ ٢١٥، ٢١٦.

والدقة البارعة في التخريج والتعليل ثم في الإخلاص النادر المثال لكل ما يسند إليه أو يقوم به من تلقاء نفسه من بحث[١]

صفاته:

كان الشيخ محمد علي النجار– مع كثرة ما يقوم به من عمل– لا يتحدث عن نفسه ولا يرى عمله – على جلالته وعظم شأنه– أكثر من أنه واجب قام به لأنه لو لم يقم به لكان عند نفسه مقصرًا... وكان من أظهر سماته الوفاء ، فهو وفي لله – تعالى– بإخلاصه له في سره وعلانيته، ووفي لعمله يؤديه على أكمل ما وسعه الجهد، وهذا الوفاء هو سر الأسرار في محافظته على سلامة العربية وما ورثناه من أسلافنا من تراث يزخر بالبحث الدقيق وبالاستقصاء المحيط ... ثم كان وفيًا لإخوانه يمحضهم النصح حاضرين ولا يقبل من أحد في أحدهم مقالًا ويدفع عنهم غائبين.[٢]

ووصفه الاستاذ إبراهيم مصطفي بقوله: "عالم هادئ وقور جم التواضع، قد وهب دنياه وحياته للعلم محررة يتعمق البحث حتى يهتدي إلى عويص الحق، فيقدمه إليك في غير زهو ولا كبر ولا خيلاء"[٣]،

وفاته:

وفي يوم الخميس الموافق ٢من ديسمبر سنة ١٩٦٥م انتقل إلى رحمة الله فضيلة الأستاذ الشيخ محمد علي النجار[٤]، وقد ألقى الأستاذ عزيز أباظة عضو المجمع في الجلسة الثالثة والعشرين سنة ١٩٦٦م الخاصة بتأبين الشيخ النجار قصيدة شعر في رثائه تحوي خمسة وثمانين بيتًا[٥]

---

(١) مجلة مجمع اللغة ٢٢/ ٢١٦.

(٢) مجلة مجمع اللغة ٢١٧/٢٢.

(٣) مجلة مجمع اللغة ٢٦٥/١٣.

(٤) لغويات وأخطاء لغوية شائعة مقدمة المحقق ص ٣.

(٥) مجلة مجمع اللغة ٢١٨/٢٢– ٢٢٢.

جهوده ونشاطه العلمي:

وللأستاذ بحوث قيمة في نقد الأساليب الجارية على أقلام الكتَّاب والشائعة في الصحف نشرها في بعض المجلات ثم جمعها في كتاب بعنوان "لغويات" وله كذلك كتاب "الأخطاء الشائعة" في جزأين وهو عبارة عن محاضرات كان قد انتدب لإلقائها بمعهد الدراسات العربية العالية التابع لجامعة الدول العربية، وللشيخ فضل كبير في إحياء التراث اللغوي فقد حقق بعض أمهات الكتب وراجع كثيرًا منها فمما حققه:

١- معاني القرآن للفراء (الجزء الأول) بالاشتراك مع آخرين. طبع في القاهرة، وأعيد طبعه في بيروت سنة ١٩٨٠ م.

٢- الخصائص لابن جني، طبع في مصر عام ١٩٥٢م- ١٩٥٦ م في دار الكتب المصرية في ثلاثة أجزاء.

٣- بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز، حقق منه الجزء الأول إلى نهاية الجزء الرابع، وطبع بالقاهرة سنة ١٣٨٣ه.[١]

٤- معيد النعم ومبيد النقم، للسبكي، مع آخرين، ط. مكتبة الخانجي، القاهرة، ومما راجعه من المؤلفات:

١- الفاخر للمفضل بن سلمة تحقيق عبد العليم الطحاوي ، ط. دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي ، ط. الأولى، ١٣٨٠هـ.

٢- بعض أجزاء من تهذيب اللغة للأزهري من الجزء الأول إلى العاشر، تحقيق عبد السلام هارون، ط. الدار المصرية للتأليف والترجمة، ١٣٨٤هـ- ١٩٦٤م.[٢]

---

(١) مجمع اللغة العربية في ثلاثين عاما ص ١٨٢، ومجلة المجمع ٢٢/ ٢١٦- ٢١٧، ٢٥٣/٢٤.

(٢) مجمع اللغة العربية في ثلاثين عاما ص ١٨٢، ومجلة المجمع ٢٥٣/٢٤.

٣- تبصير المنتبه بتحرير المشتبه، لابن حجر العسقلانى (ت:٨٥٢هـ) ت/على محمد البجاوي، ط. المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والنشر، ١٩٦٤ م.

ونشاط الشيخ النجار واضح وملموس في لجان المجمع ومجالسه ومؤتمراته، فاشترك في عدة لجان منها:

١- لجنة المعجم الوسيط، وكان أحد الأعضاء الأربعة الذين تولوا إخراجه.

٢- لجنة المعجم الكبير وقد وكل إليه هو والأستاذ أحمد حسن الزيات مراجعة الجزء الذي أقره المجمع في الدورة السابعة والعشرين وما سبقها، وتنسيقه حسب المنهج الذي أُقر في الدورة الثامنة والعشرين.

٣- لجنة معجم ألفاظ القرآن الكريم، وقد أسند إليه أيضًا جزء لإنجازه وفقًا لمنهج المعجم.

٤- لجنة تيسير الكتابة. ٥- لجنة الأصول.

٦- المصطلحات الطبية. ٤- لجنة نشر التراث.[١]

وقد نُشر للشيخ النجار بالمجمع في مجلته وفي الألفاظ والأساليب وكتاب في أصول اللغة عدة بحوث قيمة تدل على شدة حرصه على نقاء اللغة وسلامتها ، وهي :

١- "المترجم أو الشفرة"[٢]

٢- الوصف وفعله.[٣] ٣- اللفظ عند الفقهاء.[٤]

٤- اقتراح تيسير العدد.[٥] ٥- التوهم وآثاره في العربية.[٦]

---

(١) مجمع اللغة العربية في ثلاثين عاما ص ١٨٢، ومجلة المجمع ٢٢/ ٢١٧- ٢٥٣/٢٤.

(٢) السابق ١٠٥/١٣.

(٣) السابق ٧٣/١٠.

(٤) السابق ١٦١/١٢.

(٥) السابق ٧٠/١٥.

(٦) في أصول اللغة ٤٧/١.

٦- كم ذا نصحتك.[١] ٧ – سكران وسكرانة[٢]

والواقع أن أي حديث عن أعمال الشيخ محمد علي النجار لا يمكن أن يفيه حقه، وستظل آثاره الخالدة مثلا يحتذى، يسعى الناشئون إلى السير على نهجها واقتفاء آثارها، والنسج على منوالها.[٣]

ثانياً: مصادر الفكر اللغوي عند الشيخ النجار

١- البيئة:

وتتمثل البيئة في البيت الذي نشا فيه ووالده العالِم، حيث نشأ الشيخ النجار نشأة علمية خالصة منذ صغره، فقد نشأ في بيت من بيوت العلم والدين، حيث حرص أهله على تربيته تربية سليمة وتعليمه تعليمًا جيدًا فاهتم والده به اهتمامًا بالغًا، فأسلمه لمكتب القرية لتعلم القراءة والكتابة وحفظ القرآن الكريم، لكنه لم يتم حفظ القرآن بالقرية، وأقام مع أسرته بالقاهرة فأتم الشيخ محمد حفظ القرآن في المكاتب التي كانت ملحقة بالجامع الأزهر.[٤]

٢ - الأزهـــر:

كان للأزهر دور بارز في إثراء فكر الشيخ وتنمية ثقافته اللغوية، فقد التحق بالأزهر

سنة ١٩٠٨م، وتلقى تعليمه فيه حتى قُدِّر له أن يتلقى التعليم على طريقة

أخرى وهو ما عرف باسم النظام سنة١٩١١م، وقد كان لهذا التحول في طريقة التدريس أثر محمود على نبوغ الشيخ إذ عاصر طريقتين في الدراسة بالأزهر[٥] وبعد حصوله على شهادة العالمية النظامية سنة ١٩٢٥م اختير مدرسًا

---

(١) الألفاظ والأساليب ٣٩/١.

(٢) في أصول اللغة ٤١/١

(٣) مجلة المجمع ٢٥٣/٢٤.

(٤) ينظر: مجمع اللغة العربية في ثلاثين عامًا ص ١٨٢، ومحمد علي النجار لغويًا ص٣.

(٥) محمد علي النجار لغويًا ص٣.

للتاريخ الإسلامي في معهد الزقازيق الذي كان قد أنشئ آنذاك، ثم عاد إلى القاهرة فدَرَّس في معهد القاهرة فترة، ثم وقع الاختيار عليه للتدريس في كلية اللغة العربية، ولما أنشئت الدراسات العليا في هذه الكلية اختير لتدريس مواد النحو والصرف وفقه اللغة، وظل الاستاذ يعمل بكلية اللغة العربية حتى أحيل للمعاش سنة ١٩٥٦م.(١)

٣ ـ كتب التراث:

كان لكتب التراث أثر كبير في تنمية ملكة الشيخ اللغوية، فقد كان للشيخ فضل كبير في إحياء التراث اللغوي، فقد حقق بعض أمهات الكتب وراجع كثيرًا منها، وكان لتحقيقه لها أن ازدادت ثروته اللغوية، ونما فكره اللغوي، وانتشر صيتها وذيوعها بين الباحثين والعلماء، وكشفت عن تراث مؤلفيها وجهودهم في خدمة العربية وإظهار محاسنها. ومن هذه الكتب الخصائص لابن جني، والجزء الأول من كتاب بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز، والجزء الثاني من كتابي معاني القرآن للفراء، وتهذيب اللغة للأزهري وغيرها.(٢)

وسوف نقوم في هذا البحث بدراسة المعايير اللغوية في فكر الشيخ محمد علي النجار وكيف استند إليها في الحفاظ على نقاء اللغة وسلامتها ونفي الريبة عنها من خلال البحوث التي نُشرت له في مجلة المجمع، وفي الألفاظ والأساليب، وكتاب في أصول اللغة، وكذلك من خلال كتابه لغويات وأخطاء لغوية شائعة، وهو عبارة عن مجموعة بحوث نشرها في مجلة الأزهر وهي كما يقول: "بحوث تدور حول الأساليب والمفردات التي ند الكتاب والناطقون بها عن وجهها، وعدلوا بها عن سننها(٣)، وجاءت هذه المعايير على النحو التالي:

---

(١) مجمع اللغة العربية في ثلاثين عامًا ص ١٨٢ ، ومجلة المجمع ٢٢/ ٢١٥، ٢١٦.

(٢) مجمع اللغة العربية في ثلاثين عاما ص ١٨٢، ومجلة المجمع ٢٤/٢٥٣.

(٣) لغويات وأخطاء لغوية شائعة ص ١٣.

المبحث الأول: معيار السماع

السماع أحد الأصول التي اعتمد عليها اللغويون في جمع اللغة، "والمراد به الكلام الذي اتفق على فصاحته ككلام الله –عز وجل– ونبيه، حيث تُحُقق أنه كلامه (ﷺ)

وكلام العرب المأخوذ عنهم الموثوق بعربيتهم"[1]

وكان للسماع في فكر الشيخ النجار– رحمه الله– نصيب وافر، ينجلي ذلك في بحوثه التي نشرها إذ وردت عنده ألفاظ وأساليب استند في الحكم عليها بناء على ما جاء في القرآن الكريم وقراءاته، أو الحديث النبوي، أو أشعار العرب وأقوالهم.

أولاً: القرآن الكريم

وهو يعد المعيار الأول من المعايير اللغوية التي اتكأ عليها الشيخ– رحمه الله– في فكره اللغوي وفي إيراد بعض الألفاظ اللغوية الفصيحة، فمن ذلك:

١– الإخطار في معنى الإيذان

ذكر الشيخ– رحمه الله– أن الإخطار بالشيء يستعمل في معنى الإعلام به، حيث يقول الناس في هذا العصر: أخطرت فلاناً بكذا، وأخطر الرئيس العامل أنه فُصِل واستغني عنه، وأخطر صاحب البيت الساكن بالإخلاء، يراد أنه أعلمه بذلك، وقد عقَّب الشيخ على ذلك بقوله: وقد رأيت أن الإخطار كثيرًا ما يستعمل في الإعلام بالأمر المكروه، وهو يرادف في هذه الحالة الإنذار، ومما يستعمل في معنى الإنذار في بعض الحين الإيذان، فهو في وضعه الأصلي للإعلام، يقال: آذنته بكذا: أعلمته

ثم اتكأ الشيخ على ما جاء في القرآن الكريم بهذا المعنى حيث قال: ومن استعماله (أي الإيذان) في الإنذار قوله– تعالى–: ﴿فَإِن تَوَلَّوْاْ فَقُلْ ءَاذَنتُكُمْ عَلَىٰ

(١) ارتقاء السيادة في علم أصول النحو ص٤٧.

سَوَآءٍۭ ﴾[الأنبياء:١٠٩]، قال الزمخشري: "آذن: منقول من أذن إذا علم، ولكنه كثر استعماله في الجري مجرى الإنذار."(١)، ومنه قوله تعالى ﴿فَأْذَنُواْ بِحَرْبٍ مِّنَ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ ﴾ [البقرة:٢٧٩] ، فالإخطار جرى مجرى الإيذان في استعماله في المكروه، وكأن العامة صاغوه من الخطر.(٢)

فنجد الشيخ اعتمد على القرآن الكريم في تخريج معنى الإخطار ومرادفه للإيذان في استعمال كلا منهما في الإعلام بالأمر المكروه.

٢- الفعل "أثمر" بين التعدي واللزوم حيث ذكر الشيخ- رحمه الله- أن هذا الفعل يستعمله العامة متعديًا فيقولون: حُسن الخُلق يثمر المحبة بين الناس، وإنما هو في العربية لازم، يقال: أثمر الشجر أي ظهر ثمره، واستند في ذلك على ما جاء في الكتاب العزيز بهذا المعنى قال – تعالى- : ﴿ٱنظُرُوٓاْ إِلَىٰ ثَمَرِهِۦٓ إِذَآ أَثْمَرَ وَيَنْعِهِۦٓ﴾ [الأنعام:٩٩]، وقوله – تعالى-: ﴿كُلُواْ مِن ثَمَرِهِۦٓ إِذَآ أَثْمَرَ وَءَاتُواْ حَقَّهُۥ يَوْمَ حَصَادِهِۦ ﴾ {الأنعام:١٤١} فنجد الشيخ قد اتكأ على ما جاء في القرآن الكريم لبيان صحة ما ذهب إليه من لزوم الفعل أثمر وعدم تعديته.

ثانياً: القراءات القرآنية

وهي تأتي بعد القرآن الكريم من حيث الاستشهاد بها حيث استند الشيخ عليها في بعض الأحيان لإثبات صحة ما ذهب إليه، فمن ذلك:

تسكين هاء "هو"

ذكر الشيخ – رحمه الله- أنه جاء في كتاب "عثرات اللسان" تخطئة العامة في تسكين هاء "هو" إذا دخل عليها واو العطف كما في قولهم: "علي حسن الخلق وَهْوَ محبوب" فيقول صاحب الكتاب: "ضمير هو بضم الهاء، فإذا أدخلت عليه واو

(١) الكشاف ٣/ ١٣٩.

(٢) لغويات وأخطاء لغوية شائعة ص٣٣.

العطف قلت: وهو، أي بإيقاء الهاء مضمومة. لكنا نسمعهم يقولون: وَهْوَ بتسكين الهاء، ألا يكون ذلك خطأ من قولهم؟ بلى: ولكنه في علم العروض جائز"[١]

يريد أنه جائز في الضرورة الشعرية لا في النثر والاختيار. وقد عقَّب الشيخ على ذلك بقوله[٢] : وتسكين هاء هو بعد واو العطف جائز في الشعر والنثر. وقرئ به في القراءات المتواترة، ففي تفسير النيسابوري: "وهو وبابه بسكون الهاء: أبو جعفر ونافع غير ورش وعلي وأبو عمرو."[٣]، وفي تفسير الخطيب الشربيني عند قوله: "﴿وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾ [البقرة:٢٩] "وقرأ قالون وأبو عمرو والكسائيّ وهو بسكون الهاء، والباقون بضمها"[٤]، فالشيخ استأنس بالقراءات القرآنية في إثبات صحة تسكين هاء الضمير هو إذا سبقت بواو العطف، وكذلك التنبيه على وجود قراءات متواترة قرأت بتسكين هاء "هو" خشية أن ينكر أحد ذلك.

ثالثاً : الحديث النبوي الشريف

يعد الحديث النبوي الشريف المصدر الثاني بعد القرآن الكريم وقراءاته في الاستشهاد به، وما يزال معيارًا من المعايير اللغوية التي يستخدمها العلماء في الحكم على تلك الأنماط اللغوية التي يستخدمها الناس في كلامهم وكتاباتهم بالخطأ أو الصواب، ومن شواهد الحديث التي استعملها الشيخ في بحوثه ما يأتي:

١- حوالي

ذكر الشيخ- رحمه الله- أن هذه اللفظة وردت كثيرًا في كتابات المحدثين مثل قولهم: "بقي حوالي مائة درهم" لكنه صرح بأن هذه اللفظة لا مكان لها في هذا المقام، ويجب أن يستبدل بها لفظة غيرها تتناسب مع هذا المقام مثل لفظة: زهاء أو نحو أو غير ذلك مما يجري في هذا المعنى، تقول: عندي زهاء مائة من الدراهم،

---

(١) عثرات اللسان ص ٦٧.

(٢) لغويات وأخطاء لغوية شائعة ص ١٧٣.

(٣) غرائب القرآن ورغائب الفرقان ١/ ٢٠٨.

(٤) السراج المنير في الإعانة على معرفة بعض معاني كلام ربنا الحكيم الخبير ١/ ٤٤.

ونحو مائتين من الرجال، وعلل الشيخ السبب في ذلك أن لفظة "حوالي" إنما تقع ظرفًا مكانيًا، تقول: قعدوا حوالي محمد وحواله وحوليه وحوله وأحواله، ثم ساق الشيخ- رحمه الله- بعض الأمثلة التي تدل على صحة ما ذهب إليه من معاجم اللغة(١)، ففي الصحاح: "ويقال: قعدوا حَوْلَهُ وحوالَهُ، وحَوْلَيْهِ وحَوالَيْهِ، ولا تقل حَوالِيهِ بكسر اللام. وقعد حِيالَهُ وبِحيالِهِ، أي بإزائه، وأصله الواو."(٢)، وفي المصباح: "وقعدنا حوله بنصب اللام على الظرف أي في الجهات المحيطة به وحواليه بمعناه."(٣)

ثم استند الشيخ إلى الحديث الشريف في استعمال حوالي في وجهها الصحيح، وهو ما جاء في حديث الاستسقاء: "اللَّهُمَّ حَوَالَيْنَا، ولَا عَلَيْنَا"(٤) يُرِيدُ اللَّهُمَّ أَنْزِل الغيثَ عَلَيْنَا فِي مَوَاضِعِ النَّبَاتِ لَا فِي مَوَاضِعِ الأَبنية، مِنْ قَوْلِهِمْ رأَيت النَّاسَ حَوالَيْه أَي مُطِيفِينَ بِهِ مِنْ جَوَانِبِهِ"(٥) وبذلك يكون الشيخ- رحمه الله- قد اعتمد على الحديث في تصحيحه لمعنى هذا اللفظ ووقوعه في موضعه الصحيح.

٢- الخضروات – الخضراوات

ذكر الشيخ- رحمه الله- أن الكتَّاب يستعملون هذه الكلمة "الخضروات" بتلك الصورة دون ألف بعد راء، والصواب في الرسم الصورة الثانية "الخضراوات" وعلل ذلك أن الخضراوات جمع الخضراء فمثلها مثل صحراء وصحراوات، وقد سوغ جمعها جمع تصحيح مع كونها وصفًا على فعلاء التي مؤنثها أفعل؛ أنها في معنى الأسماء ولولا هذا لم يستقم لها هذا الجمع، بل جمعها خُضْر.(٦) أي أن الذي

---

(١) لغويات وأخطاء لغوية شائعة ص ٩٣.

(٢) الصحاح (ح و ل) ٤/ ١٦٧٩.

(٣)المصباح المنير (ح و ل) ١/ ١٥٨.

(٤) أخرجه البخاري في صحيحه بَابُ الِاسْتِسْقَاءِ عَلَى المِنْبَرِ رقم ١٠١٥ جـ٢/٢٨.

(٥) لسان العرب (ح و ل)١١/ ١٨٧.

(٦) السابق: ص ١٢٨.

سوغ قياسية هذا الجمع هو غلبة الاسمية عليه فجُمع جمع الأسماء، واستشهد على ذلك بما جاء في حديث مجاهد قَوله (ﷺ): "لَيْسَ فِي الخَضراوات صَدَقَة"[١]، يقول ابن سيده: يَعْنِي بِهِ الْفَاكِهَة الرَّطبة، جَمَعَه جمع الْأَسْمَاء كورقاء وورقاوات، وبطحاء وبطحاوات، لِأَنَّهُ صفة غالبة غلبت غَلَبَة الْأَسْمَاء."[٢]، ويقول ابن الأثير: "وقياس ما كان على هَذَا الوَزن مِنَ الصِّفَاتِ أَنْ لَا يُجْمَعَ هَذَا الْجَمْعَ وَإِنَّمَا يُجْمَعُ بِهِ مَا كَانَ اسْمًا لَا صِفة، نَحْوَ صحْراء، وخُنفُساء، وَإِنَّمَا جَمَعَهُ هَذَا الجَمْع لِأَنَّهُ قَدْ صَارَ اسْماً لِهَذِهِ البقُول لَا صفَة، تَقُولُ العَربُ لِهَذِهِ البُقول: الْخَضْرَاءُ لَا تُريدُ لَوْنَهَا.[٣] وعلى هذا فجمعه قياسي لأن فعلاء هنا ليست مؤنثة أفعل في الصفات حتى تجمع على فعل نحو حمراء وصفراء وإذا فقدت الوصفية تعينت الاسمية[٤]. فاستند الشيخ إلى الحديث الشريف ليدلل على ما ذهب إليه وهو صحة رسم الصورة الثانية "الخضراوات" وتخطئة ما ذهب إليه الكتَّاب من حذف الألف التي قبل الواو.

رابعاً: الجمع بين القران والحديث.

جاء فورًا

ذكر الشيخ النجار- رحمه الله- أن هذا الاستعمال يفشو كثيرًا فيقال: حضر فورًا، ثم ذكر الصواب أن يقال: جاء من فوره، واستشهد على ذلك بما جاء في القرآن في سورة آل عمران ﴿وَيَأْتُوكُم مِّن فَوْرِهِمْ هَذَا ﴾[آل عمران:١٢٥] قال الزمخشري هي: "من قولك: قفل من غزوته وخرج من فوره إلى غزوة أخرى، وجاء فلان ورجع من فوره.... وهو مصدر من: فارت القدر، إذا غلت، فاستعير للسرعة، ثم سميت به الحالة التي لا ريث فيها- ولا تعريج على شيء من صاحبها

---

(١) أخرجه الترمذي في سننه بَابُ مَا جَاءَ فِي زَكَاةِ الخَضْرَاوَاتِ ٢٣/٢، وفي النهاية ٢/ ٤١.

(٢) المحكم (خ ض ر) ٤١/٥.

(٣) النهاية ٢/ ٤١.

(٤) المصباح المنير (خ ض ر) ١/ ١٧٢.

فقيل: خرج من فوره كما تقول: خرج من ساعته، لم يلبث."[١]، وكذلك استشهد بما جاء في حديث مُحلّم: قول رَسُولُ اللَّهِ (ﷺ): «خَمْسُونَ فِي فَوْرِنَا هَذَا"[٢] فإن قال قائل: إن هذا الاستعمال يمكن تخريجه بأن يكون الكلام على تقدير محذوف، فقولهم: احضر فورًا أي حضورًا فورًا، يرد عليه بأن ما أُثر من كلام العرب ومن على سننهم على غير هذا الوجه.[٣]؛ لأن الأصل في الكلام الذكر وما كان ظاهرا من الكلام خير من تقدير محذوف له، فكان الصواب في هذا الاستعمال أن يقال: "جاء من فوره" كما صرح بذلك الشيخ النجار- رحمه الله-. ُاستند على القرآن والحديث في رد هذا الاستعمال والاقتصار على ما أُثر من كلام العرب.

خامساً: الشعر العربي.

الشعر ديوان العرب وعنوان الأدب، سجَّل العرب فيه مفاخرهم وأمجادهم وأحسابهم حيث قال عمر: «عليكم بديوانكم لا تضلوا، هو شعر العرب فيه تفسير كتابكم ومعاني كلامكم» وعن ابن عباس «الشعر ديوان العرب فإذا خفي علينا الحرف من القرآن الذي أنزله الله بلغتهم رجعنا إلى ديوانهم فالتمسنا معرفة ذلك منه»[٤]

ومن شواهد الشعر التي استند عليها الشيخ النجار في تصحيحه لبعض الألفاظ والأساليب أو تخطئتها أو موافقة قائليها ما يأتي:

١- إليك حجتي وبرهاني

يذكر الشيخ -رحمه الله- أن هذا الأسلوب كثر في الدفع والإعطاء، يقال: إليك البيان لما أقول وإليك ما أدلي به، وهي في هذا الاستعمال اسم فعل أمر بمعنى خذ، لكن الشيخ يصرح بأن استعمال العرب في مثل هذا المقام هو "دونك" و "لديك"،

---

(١) الكشاف ١/ ٤١١.

(٢) أخرجه أبو داود في سننه بَابُ الْإِمَامِ يَأْمُرُ بِالْعَفْوِ فِي الدَّمِ رقم ٤٥٠٣ جـ٤/ ١٧٢.

(٣) لغويات وأخطاء لغوية شائعة ص١١٧

(٤) التحرير والتنوير ١/ ٢٢.

أما "إليك" فالمعروف أنها تستعمل في الأمر بالتنحي والبعد، فتقول: إليك عني أي تنح، والمعنى أي ضم رحلك وثقلك إليك واذهب عني. ثم يذكر الشيخ أن وضع "إليك" موضع "خذ" مجالًا للقول ومرادًا للتردد، فقد ذكر بعض اللغويين أنها تأتي في هذا المعنى: أي معنى خذ، وقد اعتمد هؤلاء على قول القطامي من شعراء الدولة الأموية في وصف ناقة سمنت وقويت وصارت تستعصي على القوي الجلد أن يركبها:

فَلَمَّا أَنْ جَرَى سِمَنٌ عَلَيْهَا ... كَمَا بَطَّنْتَ بِالفَدَنِ السَّيَاعَا
أَمَرْتُ بهَا الرِّجَال ليأخُذُوها ... ونحنُ نظُن أَن لن تُستَطاعا
إِذَا التَّيَّازُ ذُو الْعَضَلَاتِ قُلْنَا ... إِلَيْكَ إِلَيْكَ ضَاقَ بِهَا ذِرَاعًا[1]

فـ "إليك" في البيت الأخير بمعنى خذ أي هذه الناقة، فنرى أن هذا الاستعمال الشائع له سند ومعتضد من هذا الشعر العربي الوثيق، في حين عقّب بعضهم على هذا الشعر فقال: "هَكَذَا أَنشده الْجَوْهَرِيُّ وَغَيْرُهُ إِلِيك إِلِيك وَفَسَّرَ فِي شِعْرِهِ أَن إِلِيك بِمَعْنَى خُذْهَا لِتَرْكَبَهَا وتَرُوضَهَا وَهَذَا فِيهِ إِشكال؛ لأن سيبويه وجميع البصريين ذهبوا إلى أن "إليك" بمعنى تنح، وأنها غير متعدية إلى مفعول، وأن ما فسروه في البيت يقضي أنها متعدية؛ لأنهم جعلوها بمعنى خذها."[2] وقد عقَّب الشيخ على ذلك فقال: إن الظن بصاحب الصحاح ومن وافقه في الرواية أن يوثق بهم فيما رووه، وقد كان الجوهري في التحري والضبط بالمكان الذي لا يجهل، فالشك بعيد عن أن يطرق روايته، ومن ثم فالظن أن القطامي قال: إليك إليك في معنى خذ، وهو من شعراء العصر الأموي الذي يحتج به؛ وإذًا فليسعنا ما وسع القطامي، وما وسع الجوهري ومن على شاكلته ممن لا ينكر هذا الأسلوب، وإذًا فالعبارة "إليك" تكون بمعنى تنح وهي في هذه الحالة غير متعدية، وقد تتعدى بحرف الجر "عن" لما فيها

---

(١) الأبيات من الوافر وهي في ديوانه ص ٢٧٠، والفدن: القصر، والسياع: الطين، والتياز: الكثير اللحم الغليظ.

(٢) لسان العرب (ت ي ز) ٥/ ٣١٥.

من معنى التنحي والانصراف، وتكون في بعض الأحيان بمعنى خذ أو ضم وفي هذه الحالة تكون متعدية إلى مفعول، وقد جاء مثل ذلك في بيت لعمرو بن كلثوم التغلبي:

إلَيْكُم يَا بَنِي بَكْرٍ إلَيْكُم ... أَلَمّا تَعْلَموا مِنَّا اليَقِينا[١]

فهذا يحتمل أن تكون "إليكم" جارية على الوجه الغالب عند العرب أي تنحوا واذهبوا بعيدًا، ويحتمل أن يكون المعنى: إليكم حربنا وما أعتدنا لكم من قوة وسلاح.[٢] يقصد أن لفظة إليكم بمعنى خذوا، وقد اتكأ الشيخ – رحمه الله– على الشعر كمعيار لغوي في بيان صحة هذه اللفظة.

٢ – بدل فاقد

ترد هذه العبارة في اصطلاح أهل الديوان، فيقول رجال البريد إذا فُقِد صك الحوالة البريدية لصاحب الحق: استخرج بدل فاقد، وقد ذكر الشيخ – رحمه الله– أن "فاقدًا" في الاستعمال السابق قد وضع موضع مفقود، فكان القياس أن يقال: بدل مفقود، فهي فاعل في معنى مفعول مثل دافق بمعنى مدفوق، وراضية بمعنى مرضية، ثم عقَّب على ذلك بقوله: وأيًا ما كان الأمر فمثل هذا الضرب مما يوقف فيه على السماع، وليس مركبًا ممهدًا لمن شاء، فصحة فاقد متوقفة على أن يرد هذا عن العرب، ثم قال: وقد وقفت على بيت لبشر بن أبي خازم الأسدي، وهو شاعر جاهلي

ذَكَرْتُ بِهَا سَلْمَى، فبِتُّ كأَنَّني ... ذَكَرْتُ حَبيباً فاقِداً تَحْتَ مَرْمَسِ[٣]

فترى أن فاقدًا في البيت بمعنى مفقود أو ذي فقد، وأن عبارة بدل فاقد عبارة صحيحة لا بأس باحتذائها [٤] فنرى أن الشيخ استند إلى هذا البيت الشعري في إثبات صحة عبارة بدل فاقد، وانها جاءت بمعنى مفقود.

---

(١) البيت من الوافر في ديوانه ص٨٤.

(٢) لغويات وأخطاء لغوية شائعة ص ٦٤، ٦٥.

(٣) البيت من الطويل، وهو في ديوانه ص١٠٠، ولسان العرب ١٠/ ٥٩ (ح ل ق)

(٤) لغويات وأخطاء لغوية شائعة ص ٨٩ – ٩١.

سادساً: المأثور من كلام العرب.

استند الشيخ في بعض الأحيان إلى كلام العرب وأقوالهم في إيراد بعض الاستعمالات الموافقة لكلامهم أو المخالفة لها وإرجاعها إلى أصلها العربي الفصيح، فمن ذلك:

١- قدم محمد أول أمس

ذكر الشيخ – رحمه الله- أن مثل هذا الاستعمال يتردد كثيرًا، ويعنى بأول أمس: اليوم الذي قبل أمس، وأمس هو اليوم الذي قبل يومك، ثم صرح بأن الاستعمال العربي الفصيح في هذا أن يقال: زرتك أول من أمس، أي في يوم أسبق من أمس، وهو اليوم الذي يسبق اليوم الذي قبل يومك، فهذا الذي ينبغي أن يجري عليه الناس وفقًا لما أثر عن العرب، فقد جاء في اللسان: " ابْنُ السِّكِّيتِ: تَقُولُ مَا رأَيته مُذْ أَمسِ، فإِن لَمْ تَرَهُ يَوْمًا قَبْلَ ذَلِكَ قُلْتَ: مَا رأَيته مُذْ أَوَّلَ مِنْ أَمْسِ، فإِن لَمْ تَرَهُ يَوْمَيْنِ قَبْلَ ذَلِكَ قُلْتَ: مَا رأَيته مُذ أَوَّلَ مِنْ أَوَّلَ مِنْ أَمْسِ."[١] ، وفي فصيح ثعلب: " وتقول: ما رأيته مذ أول من أمس، فأن أردت يومين قبل ذلك قلت: ما رأيته مذ أولُ من أول من أمس، ولا تجاوز ذلك."[٢] يعني: أنه لا يقال: إلا ليومين قبل أمس[٣]

ثم عقّب الشيخ على ذلك بقوله: وحسبك في هذا مقنعًا أن تعدل عن استعمال: أول أمس" حيث يجب أن يوضع "أول من أمس".[٤]

٢- الذُرَة الشامي

ذكر الشيخ – رحمه الله- أن هذه العبارة تجري كثيرًا على ألسنة الناس، والذُرَة فيها علم تأنيث، فالواجب أن يقال: الذرة الشامية، ثم ذكر جهله بمأتى هذا

---

(١) لسان العرب (أ م س) ٦/ ٨.

(٢) الفصيح ص ٣١٩.

(٣) إسفار الفصيح ٢/ ٨٩٨.

(٤) لغويات وأخطاء لغوية شائعة ص ١٤٠ – ١٤٢.

الزيغ عن الصواب ولا مرده، لكنه خرَّج الذرة على تأويلها بالنبت، واستشهد على ذلك بالمسموع عن العرب، حيث قال بعضهم: "إن فلاناً رجل لغوب أتتــه كتــابي فاحتقرها" فأنث الكتاب لما ذهب فيه مذهب الرسالة.(١) فاستأنس الشيخ فــي هــذه العبارة بكلام العرب في تأنيثهم الكتاب حملًا على تأويله بالرسالة ، فذهب إلى تذكير لفظ الشامي حملًا على تأويل الذرة بالنبت.

(١) لغويات وأخطاء لغوية شائعة ص١٨٨.

المبحث الثاني: معيار القياس.

القياس أحد الأصول التي اعتمد عليها اللغويون في جمع اللغة، "وهو حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه"[١] فهو بهذا المعنى محاكاة للعرب في طرائقهم اللغوية، وحمل كلامنا على كلامهم في صوغ الكلمة وما يعرض لها من أحكام (كالإبدال والإعلال والحذف والزيادة...إلخ)، وفي نظام الكلام وما يعرض له من أحكام كالتقديم والتأخير والإعراب والبناء...إلخ[٢]، وقد كان للقياس نصيب وافر في فكر الشيخ النجار حيث استند إليه في كثير من المسائل اللغوية (النحوية والصرفية) وكذلك إشارته إلى القياس الخاطئ.

أولًا: المسائل اللغوية التي استند الشيخ فيها إلى القياس:

١- قياسية جمع مفعول على مفاعيل مطلقًا

قدم الأستاذ عباس حسن إلى مؤتمر المجمع في دورته الخامسة والثلاثين بحثًا بعنوان "بعض الشوائب في النحو" وفيه ذهب إلى أن ابن هشام في شرح قصيدة بانت سعاد عند قول كعب:

أمْسَتْ سُعادُ بأرْضٍ لَا يُبلِّغها ... إلَّا الْعِتَاقُ النَّجِيبَاتُ المَرَاسِيلُ[٣]

اعتبر جمع مفعول على مفاعيل شذوذًا، مع أنه عدّ منه عشرة أمثلة، وقد ذكر الأستاذ عباس عدة أمثلة لذلك أوردها ابن قتيبة في المعاني الكبير مثل مكسور، وملعون، ومسلوخ ومسلوب، وميسور، ومجنون، ومملوك.[٤] وعرض محرر اللجنة الاستاذ فتحي جمعة نص الرضي في باب الجمع وهو " كل ما جرى على الفعل من اسمي الفاعل والمفعول وأوله ميم فبابه التصحيح لمشابهة الفعل لفظاً ومعنى، وجاء في اسم المفعول من الثلاثي نحو ملعون ومشئوم وميمون مَلاَعين

---

(١) الاقتراح في أصول النحو ص ١٧٥.

(٢) القياس في اللغة العربية د. محمد حسن عبد العزيز ص ٢٠

(٣) البيت من البسيط في ديوانه ص١١١. ط. دار الشواف للطباعة والنشر.

(٤) ينظر: المعاني الكبير ٤٧/١، ٩٥ - ٦٦٥/٢.

ومشائيم، ومَيَامين، تشبيهاً بمُغْرُود ومُلْمُول، وكذا قالوا في مَكْسُور: مكاسير، وفي مَسْلوخة: مساليخ"[١]، وكان للشيخ محمد علي النجار رأي في هذه المسألة اعتمد فيه على القياس، وقد استشهد به الاستاذ محمد شوقي أمين وهو "صحة جمع نحو موضوع على مواضيع كما يجمع مشروع على مشاريع ومحصول على محاصيل؛ لأن هذا الوصف التحق بالأسماء، فالموضوع هو الأمر يعرض للمرء، والمتكلم به لا يلاحظ جريانه على موصوف، ولا يراعي أن الأصل أمر موضوع، وبذلك يكون تكسيره صحيحًا " فقد قاس الشيخ موضوع على مشروع ومحصول، وبهذا الرأي أخذ مجمع اللغة قرارًا بقياسية جمع مفعول على مفاعيل مطلقًا اسمًا كان أو مصدرًا أو صفة لكثرة ما ورد من أمثلة على ذلك.[٢]

٢- قياس شَغوف على غَضوب

ذكر الشيخ – رحمه الله- أن كثيرًا ما يتكرر على ألسنة الكتاب والمنشئين قولهم: أنا شغوف بهذا الأمر" ثم صرح بأن الوجه أن يقال: مشغوف أو شغِف، يقال: شغفني الشيء فأنا مشغوف، وشغفت به فأنا شَغِف، ثم خطر له تخريج هذه الصيغة شغوف على معنى مفعول، كركوب وركوبة، وحلوب وحلوبة؛ لكنه ثناه عن هذا أن ورود فَعول بمعنى مفعول في غاية الندرة، فلا ينبغي المصير إليه ما وجد إلى غيره سبيل، ثم استند الشيخ في تخريج هذه الصيغة إلى القياس فقال: ورأيت خيرًا من هذا الوجه(أي حمل شغوف على معنى مفعول) أن يجعل شغوف مبالغة في شغِف كغضوب في غضِب، يقال: رجل غَضِبٌ، وغَضُوبٌ، وغُضُبٌ، وغُضُبَّة وغَضُبَّة، وغَضْبانُ أي: يَغْضَبُ سَرِيعًا، أو: شَدِيدُ الغَضَب.[٣] وهذا من القياس اللغوي الخاص بالجانب الصرفي.

---

(١) شرح الشافية ٢/ ١٨٠، ١٨١.

(٢) في أصول اللغة ٣٢/٢.

(٣) لغويات وأخطاء لغوية شائعة ص ٧١.

٣- قياس التضخم على التضخيم

كلمة التضخم تستعمل في كتابة أهل العصر فيقولون تضخم النقد، لكن الشيخ – رحمه الله – يصرح بأن الوارد في اللغة الضخم والضخامة، فالوجه أن يقال: ضخم النقد، أو ضخامته، ثم اتكأ الشيخ على القياس في هذه اللفظة فقال: وإني أجيز التضخم وإن كان لم يرد فيما نعلم، إلا أن التضخم يصلح لأن يكون مطاوعًا للتضخيم، فيقال: ضخمته فتضخم، كما يقال: علمته فتعلَّم، وقطَّعته فتقطَّع، ثم صرح الشيخ باستناده على القياس في هذه المسألة فقال: ولست أزعم أن في اللغة ضخَّمته، فلم أعثر على هذه الصيغة، ولكن أثبتُها بطريق القياس، وأقول مع كثير من النحاة باطراد التعدية في التضعيف، وإذا اطرد التضخيم اطرد مطاوعه وهو التضخم.[١] وهذا من القياس اللغوي الخاص بالجانب النحوي.

ثانياً: إشارته إلى القياس الخاطئ:

التوهم وآثاره[٢]

من أنواع القياس الذي تناوله الشيخ في بحوثه القياس الخاطئ أو البناء على التوهم، حيث أشار في بداية هذا البحث إلى أن التوهم واقع في العربية وله آثار وتصرفات ناشئة عنه، واللغوي عليه أن ينظر في هذه الآثار والتصرفات الناشئة عنه ويقيسها بمقاييسه في القياس والسماع، ويميز ما يقاس عليه منها وما لا يقاس عليه، بشرط ألا يفضي هذا القياس إلى أمور مرفوضة في اللغة، فإن أفضى إلى أمور مرفوضة في اللغة أو إلى أمر غير مستحسن فيها؛ فينبغي الحكم عليه بالشذوذ وتضييق أمره فيما ورد عن العرب، إذ التوهم نفسه على خلاف الأصل في اللغة. ثم استعرض ما ذكره الأستاذ عبد القادر المغربي، وأنه جاء بأثرين للتوهم ويبغي جعلهما قياسيين، فالأثر الأول: توهم أصالة الحرف الزائد مثل: تمندل

---

(١) لغويات وأخطاء لغوية شائعة ص١٠٤.

(٢) وهو ما يطلق عليه في الدرس اللغوي:" القياس الفاسد أو الحمل على المعنى أو الخطأ في القياس"(ينظر: التوهم الصرفي ودوره في التطور اللغوي والتعدد اللهجي ص٦٢.)

وتمدرع وتمنطق، ورد عليه الشيخ –رحمه الله– بأن هذه الألفاظ تسوق إلى وزن تمفعل وليس هو من أوزان الفعل، كما أن الناطق بهذه الألفاظ كان في أشد الغفلة عن مزاج اللغة فلا ينبغي التتابع فيه، وأغلب الظن أن هذه الألفاظ جاءت من أفراد في قبائل مختلفة، إذ القبيلة الواحدة لا يصدر منها هذه الألفاظ.

وذكر أن الأستاذ المغربي جاء بأمثلة ليست في المعاجم كالمخرقة، وتمسلم إذا دخل في الإسلام، وتمذهب، وردَّ الشيخ –رحمه الله– بأن الذي في المعاجم: تمسلم تسمى بمسلم، أما تمذهب والمخرقة فلم يقف عليهما، وأن التوليد ظاهر فيهما، كما أن تصنيف المعاجم في المجمع جرى عليه العرف بتدوين ما يشتهر عن المحدثين وقرنه بوصف(مولد) ويدخل فيه ما يرد من هذا الباب، وهذا يغنينا عن تكلف القول بالقياس فيه.

أما الأثر الثاني: فهو توهم أصالة الحرف المحوَّل مثل: مشيب والقياس مشوب، فذكر أنه جاء على توهم أصالة الياء في شيب، وكذلك غصن مريح في مروح ذكر أنه جاء على توهم أصالة الياء في الريح، ورد الشيخ–رحمه الله– بأن هذين المثالين قد ذكرا في التاج وخرجا على أنهما جاءا على شيب وريِح المبنيان للمجهول[١] ، وليس على توهم أصالة الياء فيهما، وأن هذا التوهم يفضي إلى تداخل المواد والتباس الأصول اللغوية، وأن من المستحسن التفريق بين الواوي واليائي في اللغة، ثم أضاف بأنه إن كان رأيه صحيحًا في قياس التوهم، فإنه يصح أن يقال: مقيل في قيل، ولم يقل بهذا أحد.

ثم خلُص إلى أن التوهم ينبغي الاقتصار في آثاره على ما ورد من العرب وأجمعوا عليه؛ محافظة على تمييز المواد، حتى لا ندخل فيها ما جاء على خلاف الأصل، وقد أقر مجمع اللغة ما ذهب إليه الشيخ النجار بجواز توهم أصالة الحروف في بعض الكلمات العربية، إذا اشتهرت ودعت إليها الحاجة.[٢]

---

(١) ينظر: تاج العروس (ر و ح) ٤١٥/٦.

(٢) في أصول اللغة ٤٧/١، ٤٨.

ثالثاً: الجمع بين السماع والقياس .

فعلان فعلانة[١]

يذكر الشيخ – رحمه الله– في مقدمة هذا البحث أنه ينسب إلى بنى أسد قولهم في نحو مؤنث سكران: سكرانة، واستشهد على ذلك بمجموعة من أقوال العلماء كابن السكيت إذ يقول: "ولغة بني أسد: سَكْرَانة وملْآنْة وأشباههما"[٢]، والجوهري حيث قال: ولغةٌ في بني أسد سَكْرانَةٌ."[٣]وابن سيده حيث يقول: " وَقَالَ قوم إِن بابَ فَعْلاَن الَّذِي أُنْثاه فَعْلَى بَنو أَسد يُدخلون الْهَاء فِي مؤنَّثه ويُخرجونها من المذكَّر فَيَقُولُونَ مَلآنةٌ وملآنٌ وسَكْرَانة وسَكْرَانٌ كَمَا قَالُوا خَمْصَانةٌ ونَدْمَانة وللمذكر خَمْصَانٌ ونَدْمَانٌ"[٤]، ثم ذكر أن ابن يعيش رفض مثل سكرانة وعطشانة في اللغة الفصحى، وعدها لغة لبعض بني أسد فقال: لا تقول: "سَكْرانَة"، ولا "عطشانة"، ولا "غرثانة" في اللغة الفُصْحَى... وقولنا: "في اللغة الفُصْحَى" احترازٌ عمّا رُوي عن بعض بني أسدٍ: "غضبانةٌ"، و"عطشانةٌ"[٥] وردَّ عليه الشيخ بأن اللغويين عدوها لغة لبني أسد وليست لبعضهم، وأن اللغويين أوثق وأضبط في باب اللغات من النحويين المتأخرين، واستخلص من ذلك بأنها لغة لبني أسد وهم من قبائل نجد المتوغلة في الجزيرة العربية بعيدون عن الأطراف وعن التأثر بغير العربية، فعربيتهم خالصة لا شائبة فيها، كما أنهم من القبائل التي أُخذت عنهم اللغة.

---

(١) بحث قدمه الشيخ النجار تعقيبًا على بحث الشيخ عبد الرحمن تاج بعنوان: تحرير القول في فعلان فعلى وفعلان فعلانة (ينظر: في أصول اللغة ٩٨/١)

(٢) إصلاح المنطق ص ٢٥٣.

(٣) الصحاح (س ك ر) ٢/ ٦٨٧.

(٤) المخصص ٤/ ٢٨٩.

(٥) شرح المفصل ١/ ١٨٦.

ثم يرد على قول أبي حاتم: بأن لبني أسد مناكير[١]، بأن هذا لا يقدح في عربيتهم، ولا يسمها بالخطأ، وحاشا له أن ينسب الخطأ إلى قبيل من العرب، وإنه كان معنيًا باختيار الفصيح والمختار، كما أن هذا رأي شخصي لم يتابعه أحد.

ثم انتقل إلى الرد على الحكم برداءة تأنيث فعلان بالتاء، وأن هذا الحكم متأثر بقول أبي حاتم السابق، وأنه لم يرد نص بأن أبا حاتم ردَّ هذا الأمر بعينه، كما أن الحكم بالرداءة لمخالفته رأي الجمهور، لا يكفي في الحكم برداءة اللغة؛ لأن الرداءة لا بد لها من سبب لغوي كالكشكشة؛ لأن فيها زيادة حرف لا داعي له، والعنعنة؛ لأن فيها إبدال حرف وإخراجه عن جوهره، والتلتلة فيها كسر حرف المضارعة وهذا انحراف عن الأصل، فالرداءة في هذه اللغات لها وجه صحيح، أما تأنيث نحو سكران بالتاء فهو جرى مع الأصل في التأنيث، لأنه في القياس أقوى مما عليه الجمهور.(يقصد أن الأصل في التأنيث هو إلحاق تاء التأنيث في أخر الاسم المؤنث، فهو في القياس أقوى من عدم إلحاق تاء التأنيث) فتأنيث نحو سكران بالتاء لغة فصيحة؛ لأنها توافق لغة من لغات العرب، وإذا سلمنا بأنها رديئة فاحتذاؤها صحيح عملا بقول ابن جني: " ان اللغات كلها حجة يقاس عليها.. وأن الناطق على قياس لغة من لغات العرب مصيب غير مخطئ، وإن كان غير ما جاء به خيرًا منه"[٢]، وعلى هذا يجوز تأنيث سكران على لغة بني أسد، فأما تقييد كلام ابن جني بقيود ليست في كلامه مثل: "أن تكون اللغة لغة قبيلة بأجمعها، وأن لا تكون اللغة رديئة" فتحميل للكلام ما لا يحتمل. ثم ذكر أمران حتميان من آثار لغة بني أسد وهما:

١- صرف فعلان، وهذا أمر واجب فلا نقول في سكران سكرانة ثم نمنعه من الصرف.

---

(١) ينظر هذا القول في شرح التصريح على التوضيح في النحو ٢/ ٣٢٣.

(٢) ينظر: الخصائص ٢/ ١٤.

٢- جواز جمعه جمع تصحيح، وذلك لأن مناط جمع التصحيح في الوصف أن يؤنث بالتاء، واستشهد على ذلك بنص للسيوطي في الهمع[١]، وخلص إلى أن جواز جمع الصحيح للوصف الذي يؤنث بالتاء قياس لا ينكسر، ولا يحتاج إلى سماع إذا ثبت قاعدة كلية لا استثناء فيها، كما نقول: هبطت الطيارة فترفع الطيارة وإن لم يرد هذا عن العرب، فنقول سكرانون إذا قلت سكرانة وإن لم يرد هذا عن العرب. وقد أجازت لجنة الأصول في المجمع ما ذهب إليه الشيخ ورأت أنه "يجوز أن يقال عطشانة وغضبانة وأشباههما، وأن يجمع "فعلان" ومؤنثه "فعلانة" جمعي تصحيح." [٢]

(١) نص السيوطي في الهمع "وَإِنَّمَا افترق الصفتان لِأَن الْقَابِلَة للتاء شَبِيهَة بِالْفِعْلِ فَإِنَّهُ يقبل التَّاء عِنْد قصد التَّأْنِيث نَحْو قَامَت ويعرى مِنْهَا عِنْد التَّذْكِير نَحْو قَامَ وَإِنَّمَا يجمع هَذَا الْجمع مَا أشبه الْفِعْل إِلْحَاقًا بِهِ فِي أَنه إِذا وصف بِهِ الْمُذكر الْعَاقِل لحقه بعد سَلَامَته لَفْظَة الْوَاو كقاموا ويقومون" همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ١/ ١٦٨، ١٦٩."

(٢) في أصول اللغة ١/٨٠، ومؤتمر المجمع د٣٢، ج٢ سنة ١٩٦٥.

المبحث الثالث: المعيار الصوتي.

وهذا المعيار يهتم بدراسة الأصوات اللغوية؛ من حيث مخارجها وصفاتُها، وكيفية النطق بها"، فهو يعتني بالكلمات؛ من حيث البناء الصوتي لها. وقد كان لهذا المعيار في فكر الشيخ النجار نصيب كبير، فأشرنا إلى بعض الظواهر الصوتية منها الهمز والتسهيل، والإبدال بين الصوامت والصوائت، وتسكين الحركة.

١- آيب وآيل بين الهمز والتسهيل

من المعروف أن اسم الفاعل من نحو قال وباع أن تقلب عينه همزة، كقولك قائل وبائع[١]، ويذكر الشيخ -رحمه الله- أنه لا ترى أحدًا ينطق بهذا الضرب من الأوصاف التي تشتق من مهموز الفاء بهمزتين فيبدلونها ياء فيقولون آيب وآيل لكنه يرى أن هذا التخفيف للهمزة يأباه علماء العربية ويعدونه من لحن الفقهاء؛ لأن الأصل فيهما آئب وآئل لأنهما اسما فاعل من الفعل الثلاثي آب وآل، فلا يختلفان في القياس عن قائل وبائع بأن تكون الهمزة بعد الألف، ثم يسوق لذلك أقوال النحاة وعلماء القراءات ونصوصهم التي تؤيد النطق بالهمزة وترفض تسهيلها ياءً، ثم عقب على ذلك بقوله: وقد علمت أنه لم تقم الدلائل البينة على أن النطق قد صح بالياء في آئب، ولا سند لمن ذهب هذا المذهب...وكأني بالقارئ وقد خرج من هذا المقال على أن يلتزم همزة آئب وآئل وما انخرط في سلكهما، ولا يميل إلى هذا التخفيف الذي درج عليه الناس الذي لا يجيزه سماع صحيح ولا قياس.[٢]

٢- الندرة بين ضم النون وفتحها

ذكر الشيخ- رحمه الله- أن لفظ الندرة تستعمل في ألسنة الناس بضم النون، وقد أشار إلى ذلك بقوله: "ولا يكاد يخطر ببال قارئ أو متكلم فيها غير ذلك...وأن الجادة فيه هو فتح النون، ثم ساق على ذلك ما يؤيد كلامه من معجمات اللغة، وذكر أن الضم في الندرة قديم أتى عليه السنون والأحوال حتى أضحى لا يعرف سواه،

---

(١) المفصل في صنعة الإعراب ص٥٢٧.

(٢) لغويات وأخطاء لغوية شائعة ص ١٥ -١٩.

وأنّ ضبط الندرة بالضم صار تحفظًا عن الصواب وتحرزًا من الخطأ المردي، وذكر أن بعض علماء القرن السابع الهجري كتاج الدين السبكي يضبطونها بالضم في مؤلفاتهم، حتى إن بعضهم عدَّ الضم لغة كالفيومي، ثم عقب الشيخ على ذلك بقوله: ولا أدري علام اعتمد صاحب المصباح في إثبات ضم النون لغة، إلا أن يكون سرى له من نطق الناس بالضم فخاله لغة، ثم صرح بأن الفتح هو الأصوب فقال: فإن النفس بعد هذا لا تركن إلى الضم في الحرف وأرى أن تَعَوَّد الألسنة الفتح.[١] وما ذكره الشيخ من أن لفظ النَّدرة مفتوحة العين هو ما ورد في المعاجم العربية ففي القاموس: "ولَقِيتُه نَدْرَةً، وفي النُّدْرَةِ، مَفْتوحَتَيْنِ، ونَدَرَى، وفي نَدَرَى، والنَّدَرَى، وفي النَّدَرَى، مُحَرَّكاتٍ، أي: بينَ الأَيَّامِ."[٢]

٣- شرحه – شرجه بين الحاء والجيم

ذكر الشيخ النجار- رحمه الله- أن العامة تستعمل لفظ شرحه بالحاء في معنى مساوي الشيء ونظيره في أمر من الأمور فيقولون: "وأنا أيضًا شرحه" فصرّح بأن الحاء تصحيف وأن الأصل فيها الجيم شرجه وهو ما وقع في اللغة[٣]، وما ذهب إليه الشيخ هو الصواب ففي الصحاح: " وتقول: هذا شرج هذا، أي مثله: وهما شَرْجٌ واحد، أي ضَرْبٌ واحد."[٤]، وفي اللسان: " وَيُقَالُ: هَذَا شَرْج هَذَا وشرِيجه ومُشارِجه أَي مِثْله فِي السِّنّ ومُشاكِله"[٥]

٤- حسب بين الحركة والسكون

أورد الشيخ لذلك مثالا وهو "فعلتُ هذا الأمر حسبما أمر الرئيس" وصرح بأن هذا الأسلوب يكثر فيه استعمال حسب ساكنة العين موصولة بما، ثم ذكر أن الصبان

---

(١) لغويات وأخطاء لغوية شائعة ص١١٠، ١١١.

(٢)القاموس المحيط (ن د ر) ١٥٧/٢.

(٣) لغويات وأخطاء لغوية شائعة ص ١٥١.

(٤) الصحاح (ش ر ج) ١/ ٣٢٤.

(٥) لسان العرب (ش ر ج) ٢/ ٣٠٧.

صرح بأن السين مفتوحة فقال: حسَبما بفتح السين"[١] وكأن غرضه التنبيه على هذا الخطأ الجاري على الألسنة ليُحتَرس منه، ثم ذكر الشيخ أنه رجع إلى معاجم اللغة فوجد أن هذه اللفظة جاء فيها الوجهين الفتح والتسكين ففي اللسان: " والحَسَبُ والحَسْبُ قَدْرُ الشيءِ، كَقَوْلِكَ: الأَجْرُ بحَسَبِ مَا عَمِلْتَ وحَسْبِه أَي قَدْره"[٢]، وجاء فيه أيضًا: "والمَعْدُود مَحْسُوبٌ وحَسَبٌ أَيضاً، وَهُوَ فَعَلٌ بِمَعْنَى مَفْعول، مِثْلُ نَفَضٍ بِمَعْنَى مَنْفُوضٍ؛ وَمِنْهُ قَوْلُهُمْ لِيَكُنْ عَمَلُكَ بحَسَبِ ذَلِكَ، أَي عَلَى قَدْرِه وعَدَدِه. وَقَالَ الْكِسَائِيُّ: مَا أَدري مَا حَسَبُ حَدِيثك أَي مَا قَدْرُه وَرُبَّمَا سُكِّنَ فِي ضَرُورَةِ الشِّعْرِ."[٣]

ففي النص الأول ترى إطلاقه يسوغ تسكين سين حسب بمعنى قدر في الاختيار وليس فيه التقييد بالشعر، في حين النص الثاني يقيده بالشعر، وقد اطلق أمر التسكين أيضًا صاحب القاموس فيقول: "والمَعْدُودُ: مَحْسُوبٌ وحَسَبٌ، مُحَرَّكَةً، ومنه: هذا بِحَسَبِ ذا، أي: بِعَدَدِهِ وقَدْرِهِ، وقد يُسَكَّنُ."[٤] لكن الشارح يتبعها بالقيد فيقول عقب قوله: "وَقَدْ يُسَكَّنُ فِي ضَرُورَةِ الشِّعْرِ."[٥] وانتهى الشيخ إلى أنه يوجد في المسألة رأيين لغويين، فبعضهم يجيز التسكين في غير الضرورة وبعضهم يقصره عليها. ثم عقّب على ذلك بقوله: "وعلى هذا فلا بأس بتسكين السين.[٦] وبذلك يكون التسكين في سين حسبما جائزًا في هذا الاستعمال وليس خطأ كما ذهب الصبان.

---

(١) حاشية الصبان على شرح الأشموني ٢٠٨/٤.

(٢) لسان العرب (ح س ب) ١/ ٣١١.

(٣) السابق (ح س ب) ١/ ٣١٤.

(٤) القاموس المحيط (ح س ب) ٧٤/١

(٥) تاج العروس (ح س ب) ٢/ ٢٦٩.

(٦) لغويات وأخطاء لغوية شائعة ص ١٧٤،١٧٥.

المبحث الرابع: المعيار الصرفي

وهو الذي يبحث فيه عن قواعد أبنية الكلمة العربية وأحوالها وأحكامها غير الإعرابية[١] فهو يدرس الكلمة من حيث الوحدات الصرفية ، وأحوال الكلمة من حيث إفرادها وتثنيتها وجمعها، وتعريفها وتنكيرها، وتذكيرها وتأنيثها، وأحوال الفعل في دلالته على الزمن والجنس والعدد والهيئة والشخص...الخ. ومن مظاهر اهتمام الشيخ – رحمه الله– بهذا المعيار ذكره لعدة ألفاظ وأساليب تتعلق بهذا الجانب مثل اسم التفضيل والتذكير والتأنيث والجموع.

١– اسم التفضيل من العيوب

من شروط صياغة اسم التفضيل "ألاّ يكون الوصف منه على أفْعَل الذى مؤنثه فَعْلاء، بأن يكون دالاً على لون، أو عيب، أو حِلْية حمر فهو أحمر، عرج فهو أعرج، عور فهو أعور، حور فهو أحور"[٢]، ومن الأمثلة التي أوردها الشيخ– رحمه الله– لذلك قولهم: "علي أحول من خالد" فذكر أن لفظ أحول هنا إذا كان من الحَوَل في العين فلا يصاغ منه تفضيل ولا تعجب، إذا كانت هذه الصفة لأصل الوصف، فلا يقال في هذا المعنى هو أحول من فلان، وإنما يقال هو أشد حولًا، لكنه ذكر تخريجًا لهذا المثال وهو أن لفظ أحول هنا يصح أن يكون من الحيلة أي حسن التدبر في الأمر وإصابة المخرج في الضيق فيصح مجيء اسم التفضيل منه فيقال: هو أحول من فلان، أي أبصر منه بالخروج من المآزق والانسلال من المشاكل[٣]، واستشهد على ذلك بما جاء في اللسان: "وَيُقَالُ هُوَ أَحْوَل مِنْكَ أَي أَكثر حِيلة"[٤]، وبذلك يصح التفضيل في هذا المثال إذا جاء على هذا المعنى.

---

(١) مختصر الصرف، عبدالهادي الفضلي ص٧، دار القلم، بيروت.

(٢) شذا العرف في فن الصرف ص: ٦٧.

(٣) لغويات وأخطاء لغوية شائعة ص ١٧١.

(٤) لسان العرب (ح و ل) ١١/ ١٨٥.

٢- التذكير والتأنيث

من الألفاظ ما يختلف فيها بين تذكيرها وتأنيثها فتستعمل تارة مذكرة وتارة مؤنثة وهذه الألفاظ إما أن تكون سماعية أو قياسية، ومن هذه الألفاظ التي أوردها الشيخ – رحمه الله- لفظ "الكبرياء" حيث ذكر أن بعض الكتَّاب يظن أنه مذكر كالكبر فيصفه وصف المذكر؛ لكنه يصحح هذا الظن ويؤكد على تأنيث لفظ الكبرياء، وعلل ذلك بأنه مختوم بألف التأنيث الممدودة فإنها تفعل ما تفعل تاء التأنيث، واستدل على ذلك بقوله تعالى: "﴿وَتَكُونَ لَكُمَا ٱلْكِبْرِيَآءُ فِى ٱلْأَرْضِ﴾ [يونس:٧٨] فتراه أنث "تكون" لمكان الكبرياء، ثم ذكر أن بعضهم ذهب إلى أن المذكر قد يذهب به مذهب المؤنث، والمؤنث قد يقصد به قصد المذكر اعتمادًا على تأويل أحدهما بالأخر وساق لذلك بعض أقوال العرب، لكن الشيخ – رحمه الله- صرح بأن ما ورد في هذا المضمار لا يعدى به مورد السماع، وهو من الشاذ الذي لا يُقبل إلا من العرب (أي أنه شاذ في القياس مطرد في الاستعمال)، ثم قال: فأما القياس والجادة فهو أن يلزم كل نوع عمود أمره، وأصل حكمه، حتى لا يختلط الأمر، ولا يشكل السياق.(١)

وهو بذلك يذهب مذهب ابن جني في هذه المسألة حين قال: "واعلم أن الشيء إذا اطرد في الاستعمال وشذ عن القياس فلا بد من اتباع السمع الوارد به فيه نفسه لكنه لا يتخذ أصلًا يقاس عليه غيره."(٢)

٣- الجموع

ذكر الشيخ – رحمه الله- أن هناك بعض الجموع الشاذة يستعملها الناس ولا يتحرج منها كاتب، ولا يحس بها ضيقًا، ومن هذه الجموع:

---

(١) لغويات وأخطاء لغوية شائعة ص ١٨٧، ١٨٨.

(٢) الخصائص ١/ ١٠٠.

أ- الأقبية: جمع قبو وهو الطاق المعقود، أو المعطوف من الأبنية وهو قريب في لفظة ومعناه من القبة[١]، وذكر الشيخ أن الوجه في جمعه هو الأقبِي والقِباء والقِبى والقُبى، كما يقال في جمع الدلو الأدلي والدلاء والدِلى والدُلى، ثم بيّن السبب في تخطئة جمع القبو على الأقبية أن أفعلة لا ينقاس جمعًا للثلاثي، وإنما ينقاس "في كل اسم مذكَّر رُباعيّ قبل آخره مدّ، كطعام وأطعمة، ورغيف وأرغفة، وعمود وأعمدة"[٢]، ثم ذكر أنه ورد في الشعر لفظ أبْوِبَة جمعًا لباب وكذلك أندية جمعًا لندى؛ لكن علماء العربية جعلوا هذا من الشاذ، وجعل تخريج بعض العلماء لمثل هذه الأمثلة من ركوب الشطط في التأويل.[٣]، فلفظ الأقبية إذا كانت جمعًا لقبو فهو من الشاذ غير المستعمل وهو ما ذهب إليه الشيخ- رحمه الله-، أما إذا كانت جمعًا لقباء فهو من المقيس المطرد، يقول ابن عقيل: "والتزم أفعلة في جمع المضاعف أو المعتل اللام من فِعَال أو فَعَال كبتات وأبتة وزمام وأزمة وقباء وأقبية وفناء وأفنية"[٤]

ب- الزهور: ذكر الشيخ – رحمه الله- أن بعض الكتَّاب يستعملها جمعًا للزهْر أو الزهَر بفتح الهاء، وأورد أمثلة لذلك مثل قصر الزهور في بغداد وفي طهران، وأسماء لبعض الكتب مثل كتاب بدائع الزهور في وقائع الدهور في تاريخ مصر لابن إياس الحنفي المصري تلميذ السيوطي، وقد ذكر الشيخ علة تخطئة هذا الجمع وهو أن الزهور لم ترد في المعاجم جمعًا للزهْر أو الزهَر، وإنما ترى فيها الأزهار والأزاهير وأن الأزاهير جمع الأزهار أي أنه جمع الجمع مثل الأناعيم جمع الأنعام التي هي جمع النَعَم...ومن البيِّن أن الأزهار جمع زَهَر وقد استغنوا به عن جمع زهْر بسكون الهاء لأن جمعها أزهُر مثل نهْر فجمعه أنهُر، أما أنهار

(١) لسان العرب (ق ب و) ١٥/١٦٨.
(٢) شذا العرف في فن الصرف ص: ٨٧.
(٣) لغويات وأخطاء لغوية شائعة ص ٦٠، ٦١.
(٤) شرح ابن عقيل ٤/ ١١٨.

فجمع نَهَر بالفتح، ثم ذكر أن لفظة الزهور فقد وردت في اللغة مصدرًا ولم ترد جمعًا. جاء في اللسان: "وزَهَرَ السراجُ يَزْهَرُ زُهُوراً وازْدَهَرَ: تلأْلأَ، وكَذَلِكَ الْوَجْهُ وَالْقَمَرُ وَالنَّجْمُ"(١)، ثم نراه يعقب على قول من قال: "إن زهورًا جمع زهْر أو زهَر بناء على أن فعولًا ينقاس على فعْل وفَعَل مثل قلب وقلوب وأسد وأسود" بأن العرب على كثرة اضطرابهم في القول وسعة تصرفهم وحاجتهم إلى جمع الزهور لم نرهم أتو بالزهور وإنما بالأزهار فعلمنا أنهم طرحوه عن عمد واختيار، وعلينا أن نتابعهم في هذا الإهمال والاستغناء عن الزهور بالأزهار، كما استغنوا بالأموال في جمع المال عن الميلان، وكان يسعهم أن يقولوه كما قالوا تاج وتيجان وقاع وقيعان، فلا يسوغ لنا أن نجمعه على غير ذلك.(٢)

فهذا يدل على أن الشيخ –رحمه الله– يلتزم بما ورد عن العرب كثرة أو قلة، تابع لهم في الإهمال والاستعمال لا يخالفهم إلى غيره، مما يدل على تشدده في قبول غير ما ورد عن العرب وعدم التساهل فيه.

جـ– جمع فَعْلة صحيح العين على فَعَلات بفتح العين أو تسكينها

ويعد هذا أيضًا من جهود الشيخ –رحمه الله– في التصويب اللغوي، المتعلق بالجانب البنيوي أيضًا حيث قدم الأستاذ عبد الحميد حسن بحثاً في مؤتمر الدورة الحادية والثلاثين حول جواز جمع فَعْلة الساكنة العين الصحيحتها–على فَعَلات– بفتح العين أو تسكينها، وذكر في بحثه أن ابن مكي في تثقيف اللسان يقول: "جائز إسكان عين مثل تمْرات وقَمْحات في الجمع المسلم إلا أن الفتح أعرف"(٣) ، وقد عقَّب الشيخ – رحمه الله–عليه بأن ابن مكي ليس من النحاة المعروفين، وأن التسكين خاص بالشعر كقوله:(٤)

---

(١) لسان العرب (ز هـ ر) ٤/ ٣٣٢.

(٢) لغويات وأخطاء لغوية شائعة ص٦١، ٦٢.

(٣) تثقيف اللسان ص ١٣١.

(٤) البيت من الطويل لعروة بن حزام في ديوانه ص٤٥.

وحُمّلت زَفْرات الضحى فأطقتها ... ومالي بِزَفْرات العَشِيِّ يدان[١]

والذي ذكره الشيخ –رحمه الله– هو ما ذهب إليه جمهور النحاة من أن تسكين العين ضرورة والقياس فتحها إتباع.[٢] وعدِّ بعضهم تسكين العين من باب اللهجات[٣] لكن الأحسن في كل ما سبق متابعة أكثرية القبائل؛ لتكون المحاكاة جارية على الكثير القوي دون القليل.[٤]

(١) في أصول اللغة ٢/٥٣.

(٢) ينظر: التذييل والتكميل٢/٥٥، وإرشاد السالك ٢/٨٩٠، وشرح ابن عقيل ٤/١١٢.

(٣) المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية ٤/ ٢٠٣٣.

(٤) النحو الوافي ٤/ ٦٢٤ هامش رقم ١.

المبحث الخامس: المعيار النحوي:

هو أحد المستويات الأساسية في دراسة اللغة وتحليلها، ويهتم بدراسة القواعد التي تحكم تركيب الجمل وتكوينها، وتمييز الاسم من الفعل من الحرف، وتمييز المعرب من المبني، وتمييز المرفوع من المنصوب، من المخفوض من المجزوم، وحروف الجر، وأدوات الربط مع تحديد العوامل المؤثرة في ذلك. ومن مظاهر هذا المعيار في فكر الشيخ ما يأتي:

١- المُعْرَب والمبني

المُعْرَب هو ما اختلف آخره باختلاف العوامل، لفظًا أو محلّاً، بحركةٍ أو حرفٍ.

والمبنّي هو ما لا يختلف آخِرُه، وإنّما يلزم طريقةً واحدةً من سكونٍ أو حركةٍ"(١)

وقد ذكر الشيخ -رحمه الله- أن هناك بعض الأعلام مثل "ابن جني، وابن ماجه وابن سيده" تلزم في إعرابها السكون وصلًا ووقفًا(أي تلزم حالة البناء)، ولا يُفعل بها ما فُعِل بنحو سقر وخوارزم ومصر مما دخل في العربية من الأعجمية؛ فإن هذه الكلمات تجري عليها حركات الإعراب، وإن كانت تمنع التنوين (أي تعرب إعراب الممنوع من الصرف)، ثم بين الشيخ سبب تسكينهم لأواخر هذه الكلمات، وهو أن ما كان مختومًا بالياء كجني لو أجريت مجرى غيرها من المنقوص لقيل في المجرور منها: نظرت إلى جنٍّ، وهنا يلتبس بالجن، فكان لا بد من إبقاء الياء في حالة الجر دفعًا لهذا اللبس، وحمل سائر الحالات عليها، ويضاف لذلك أن الكلمة الأعجمية يراعى فيها الإبقاء على جميع حروفها، فهذا ما بعث على بقاء الياء ساكنة. وأما المختوم بالهاء فكان الداعي إلى تسكينها أنها لو حركت لتُوهم أنها تاء تأنيث فأبقيت على السكون، وقد عقَّب الشيخ على ذلك بقوله: إن هذه الكلمات

(١) شرح المفصل لابن يعيش ١/ ١٥٠.

مُعرَّبة، إذ لا موجب لبنائها، وإعرابها بحركات مقدرة على أواخرها منع من ظهورها سكون الحكاية (أي حوكي أصلها الأعجمي) ويراعى في حالة الجر أن يكون إعرابها بفتحة نيابة عن الكسرة؛ لأنها من الأسماء التي منعت من الصرف للعلمية والعجمة.(١)

وما ذهب إليه الشيخ يتوافق مع ما ذهب إليه النحاة في إعراب الاسم الأعجمي إعراب الممنوع من الصرف لأنها في لغتها الأعجميّة أعلامٌ، والأعلامُ معارفُ، والمعرفةُ أحدُ الأسباب المانعة من الصرف، وقد عُرّبت بالنقل، فزادها ذلك ثِقلًا."(٢)

يضاف لذلك أن ما كان آخره ياء كابن جني فإن من النحاة من يثبتُ ياء المنقوصِ الممنوع من الصرف، إذا كان عَلَماً، في أحواله الثلاثة. فيقولُ "جاءَت ناجي، ورأيت ناجيَ، ومررتُ بناجي".(٣)

٢- التعدي واللزوم

المتعدي هو الذي يصل إلى مفعوله بنفسه، ويسمى واقعاً لوقوعه على المفعول به ومجاوزاً؛ لمجاوزته الفاعل إلى المفعول به (٤)، واللازم: ما لا يصل إلى مفعوله إلا بحرف جر نحو مررت بزيد، أو لا مفعول له نحو قام زيد، ويسمى قاصرًا، وغير متعدٍ ويسمى متعديًا بحرف جر (٥). وقد ذكر الشيخ- رحمه الله- أن هناك بعض الأفعال المتعدية واللازمة يستعملها الناس على غير وجهها في العربية ومن هذه الأفعال:

---

(١) لغويات وأخطاء لغوية شائعة ص ٢٠، ٢١.

(٢) شرح المفصل لابن يعيش ١/ ١٨٦.

(٣) جامع الدروس العربية ٢/ ٢٢٣.

(٤) شرح الأشموني ٤٣٨/١ ، وحاشية الصبان ١٢٥/٢ .

(٥) شرح ابن عقيل ١٤٦/٢ .

أ- الفعل "أنجب" حيث يجيء في استعمالهم متعديًا بنفسه، يقولون: "أنجبت مصر رجالًا أوفياء" وقد عقَّب الشيخ على ذلك بأن أنجب في العربية فعل لازم، يقال: أنجب الرجل أي أتى بولد نجيب، وقد يعدى بالباء، فيقال: أنجب بولد صالح، ثم ذكر الشيخ أن الانحراف في هذا الفعل قديم ورد في شعر ابن هانئ الأندلسي في قوله:

لقد أنجبت منه الكتائب مدرها سريع الخطا للصالحات ميسرا[١]

فعدى الفعل أنجب فنصب به مدرها... وابن هانئ جاء في عصر متأخر قد يتسرب إلى الشعراء والأدباء فيها الأخطاء الشائعة فيه، ثم عقب الشيخ على هذا الخطأ بقوله: وخير من هذا أن يُحمل كلام الشاعر على التضمين ويكون المعنى: أعطت الكتائب منه مدرها ، والتضمين جائز إذا روعي فيه غرض ينتحيه البليغ.[٢]

ب – الفعل "أغدق" يستعمل أيضًا متعديًا، فيقولون أغدق الله الخير على مصر وأغدق الله عليه شآبيب الرحمة والرضوان، وقد علّق الشيخ-رحمه الله- على ذلك بأن الفعل أغدق في العربية فعل لازم.[٣]، وما ذهب إليه الشيخ يتوافق مع ما جاء في معجمات اللغة، ففي أساس البلاغة: "ومكان غدق ومغدق: كثير الماء مخصب."[٤]، وفي اللسان: "وغَدِقَتِ الأَرض غَدَقاً وأَغْدَقَتْ: أَخصبت."[٥]، وفي القاموس المحيط: " وأَغْدَقَ المَطَرُ واغْدَوْدَقَ: كَثُرَ قَطْرُهُ."[٦]

(١) البيت من الطويل في ديوانه ص ١٤٤ .
(٢) لغويات وأخطاء لغوية شائعة ص ٧٨، ٧٩.
(٣) لغويات وأخطاء لغوية شائعة ص ٧٩.
(٤) أساس البلاغة (غ د ق) ١/ ٦٩٥.
(٥) لسان العرب (غ د ق) ١٠/ ٢٨٢.
(٦) القاموس المحيط (غ د ق) ٣٠٦/٣.

٣- جر الظرف "عند" بحرف الجر "إلى"

المشهور أن عِنْدَ: ظرفٌ لازمُ الظّرفيّة، ولا يدخله الرّفع بحال، ولا يُجرُّ إلاَّ بـــ (من) دون سائر الظّروف لعدم تصرُّفه"[١]، ولا تخرج من هذين الوجهين، لكن كثيرًا ما يقع في كتابات المثقفين جر "عند" "بإلى" مثل قولهم: "ذهبت إلى عند أخي" وهذا منكر في العربية غير معروف عن العرب، وقد علل الشيخ- رحمه الله- ذلك بأن إلى لا تفيد معنى زائدًا مع عند، ولا يدعو إليها الكلام، ألا ترى أنّ ذهبت عنده يؤدي معنى ذهبت إلى عنده كاملا غير منقوص، فكان ذكر "إلى" مع "عند" ضـــربا من العبث ولغو القول، فمن ثم هجر العرب هذا الأسلوب واطَّرحوه، وما اطرحـــه العرب فغلينا اطراحه، أما من مع عند فإنها تفيد من المعنى مـــا لا يكـــون عنـــد سقوطها، فإذا قلت ذهبت من عند فلان، فالمعنى أنك زايلته وانطلقت من حضرته، ولو حُذفت "من" استحال المعنى وتغير أيما تغير فلم يكن الحرفـــان مِـــثْلانِ فـــي صحابة "عند" في الكلام، ثم عقَّب على ذلك بقوله: وقد بدا للقارئ أن أحدًا لا يسعه إقرار هذا الأسلوب وإجازته؛ فإنه خطأ صراح.[٢] وما ذهب إليه يتوافق مع قـــول كثير من النحاة، يقول ابن عقيل: "ولا تجر عند إلا بمن فلا يقال خرجت إلى عنده وقول العامة خرجت إلى عنده خطأ."[٣]

٤- جنس العدد

في الجزء الخامس عشر من مجلة المجمع تم نشر بحثين للشـــيخ - رحمـــه الله- بعنوان "جنس العدد" وهما من البحوث الخاصة بالتصحيح اللغوي فيما وقع في التركيب النحوي، وقد وضَّح في البحث الأول منهما أن العدد في العربية جاء على قاعدة التفريق بين المذكر والمؤنث، ويستثنى من ذلك العقود والمائة والألف فأنهـــا يستوي فيها التذكير والتأنيث، وأن هذا التفريق ضرب من التخصيص والدقة يـــنم

(١) اللمحة في شرح الملحة ١/ ٤٥١، ٤٥٢.

(٢) لغويات وأخطاء لغوية شائعة ص ١٣٦، ١٣٧.

(٣) شرح ابن عقيل١٩٩/٢، وينظر: الألغاز النحوية ص١٠، وجامع الدروس العربية ٦١/٣.

عن طور من أطوار الرقي اللغوي قد يغنى عن ذكر المعدود أحيانًا، وأوضح أن هذا التفريق في باب العدد كان سليقيًا عند العرب وقريبًا من السليقي عند من والاهم وأخذ أخذهم وتمكنت العربية منه، فلما تطاول الزمن وفشت العامية ذهب هذا التفريق في ألسنة الناس، وصار لا يراعيه إلا من تمكن من اللغة وكان ذا حظ وافر منها، وصعب على عامة المثقفين في هذا العصر ووقعوا في حرج عظيم، ثم ذكر الاقتراح الذي قدمه الدكتور محمد كامل حسين في تيسير الصعب في باب العدد وتسهيليه على الناس، ثم بين منهجه الذي ارتآه في ذلك والأسس التي بنى عليها منهجه، ثم قام بالرد على هذه الأسس التي بنى عليها منهجه، وخلص إلى أن لجنة الأصول لا يسعها الموافقة على هذا الاقتراح؛ لأنه لا يوافق العربية، وما جرى عليه العرب وهو رجوع بها إلى القَهْقَرَى.(١)

أما البحث الثاني فقد صدّره بهذه العبارة "خمسة من النساء، وخمسة عشر من النساء" وذكر أنه قُدِّم بحث بتسويغ هذين الأسلوبين في العدد، اعتمادًا على أن المخالفة بين التذكير والتأنيث في العدد مشروط بذكر المعدود بعد العدد مميزًا، وأنه إذا ذكر المعدود مقرونًا بمن لا يكون تمييزًا، وأن هذين المثالين داخلان تحت قاعدة الاستثناء من التزام المخالفة، وقد قام الشيخ –رحمه الله– بالرد على ما جاء في هذا البحث، وما اعتمدوا عليه في تسويغ هذين الأسلوبين، وذكر من أقوال العلماء ما يدل على مخالفة ما ذهب إليه هذا البحث في تسويغ هذين الأسلوبين، وانتهى إلى أن تأنيث العدد إذا كان المعدود مؤنثًا غير جائز ومخالف للفصيح من الكلام ، ولا يصح التجوز في مثل هذا ؛ لأن النصوص تضافرت على أن التجوز إنما هو في تذكير العدد إذا كان المعدود مذكرًا، أما تأنيث العدد إذا كان المعدود مؤنثًا؛ فلم يرد في مثل هذا في النصوص الأصلية.(٢)

---

(١) مجلة المجمع ٧٠/١٥، ٧١، و مؤتمر المجمع دورة ٢٨، ج ٩.

(٢) مجلة المجمع ٧٧/١٥– ٧٩، ومؤتمر المجمع دورة ٢٨ ج٩.

المبحث السادس: المعيار الدلالي

وهو يعنى بدراسة المعاني ودلالة المفردات والكلمات والتراكيب، والكشف عن العلاقات الدلالية بين الألفاظ العربية: كالترادف، والمشترك، والتضاد، وتطور معاني الألفاظ وانتقالها من مجال إلى آخر، ومن مظاهر هذا المعيار في فكر الشيخ ما يأتي:

١- الترادف

التصميم – الخطة

من مظاهر هذا المعيار عند الشيخ- رحمه الله- إشارته إلى المترادفات حيث رأى أن توضع كلمة الخِطة -بكسر الخاء- مرادفة لما يعرف في هذا العصر بالتصميم، وهو الرسم الذي يقدره المرء لبناء أو عمل آخر(١)، وما ذكره الشيخ موافقًا لما في معجمات اللغة، ففي اللسان: " والخِطّةُ، بِالْكَسْرِ: الأَرضُ. وَالدَّارُ يَخْتَطُّها الرَّجل فِي أَرض غَيْرِ مملوكةٍ لِيَتَحجَّرها ويَبْنيَ فِيهَا"(٢) فهي متفقة في معناها مع معنى الاستعمال المعاصر "التصميم"

٢- المشترك

البُنْدَار

يعد لفظ البُنْدَار من الألفاظ المشتركة حيث ذكر الشيخ- رحمه الله- أن هذه اللفظة تطلق على تاجر الجملة في هذا العصر وهو التاجر الكبير الذي يأخذ منه السلع تجار دونه، ويكون كثير المال، وهذه اللفظة فارسية، ومن معانيها في الفارسية: الثري والمحتكر، وقد دخلت هذه الكلمة إلى العربية وتصرفوا فيها فأدخلوا عليها أل وجمعوها على البنادرة(٣)، ففي اللسان: "البَنادِرَةُ، دَخِيلٌ: وَهُمُ التُّجَّارُ الَّذِينَ يَلْزَمُونَ الْمَعَادِنَ، وَاحِدُهُمْ بُنْدارٌ. وَفِي النَّوَادِرِ: رَجُلٌ بَنْدَرِيٌّ ومُبَنْدِرٌ

(١) لغويات وأخطاء لغوية شائعة ص١٠٤.

(٢) لسان العرب (خ ط ط) ٧/ ٢٨٨.

(٣) لغويات وأخطاء لغوية شائعة ص ٩٣، ٩٤.

ومُتَبَنْدِرٌ، وهو الكثير المال."[١] فلفظ البندار في العربية تعني الكثير المال وتاجر الجملة وفي الفارسية تعني الثري والمحتكر، فتلاقت معاني هذه اللفظة (العربية والفارسية) فأصبحت مشتركة بينهما وهو يعد من باب المشترك السامي.

التطور الدلالي

العبيط

لفظة "العبيط" من الألفاظ التي حدث لها تطور دلالي أيضًا، حيث يستخدمها العامة لذي الغفلة والبَلَه، وقد نبه الشيخ- رحمه الله- على أن هذا المعنى ليس ضمن معانيه اللغوية، فإن العبيط في اللغة يقال للدم الطري، واللحم السليم من الآفات الذي لا داء فيه، ولا يقال لذي البلاهة، ثم أشار بأن هذا اللفظ قد حدث له تطور دلالي، حيث إن العبيط يقال للشيء الطري غير النضيج، فكذلك الأبله يُشَبَّه بالفج الذي لم ينضج. [٢] فجاء هذا التطور عن طريق المجاز لعلاقة المشابهة بينهما.

(١) لسان العرب (ب ن د ر) ٤/ ٨١.

(٢) لغويات وأخطاء لغوية شائعة ص ١٦٣، ١٦٤

المبحث السابع: معيار اللهجات (اللغات)

دراسة اللهجات العربية القديمة لها أهمية كبيرة في الدراسات اللغوية الحديثة، فعن طريقها يمكننا معرفة التطور في دلالات الالفاظ، ومعرفة ما تؤديه تلك المفردات من معان مختلفة تبعًا لاختلاف البيئات، ونقف على طريقة استخدام القبائل العربية للمفردات استخدامًا مختلفًا أحيانًا.(١) وقد تنوع هذا المعيار في فكر الشيخ النجار – رحمه الله– ما بين لهجات قديمة ولهجات وحديثة، ولغات أعجمية، وذلك كالتالي:

أولًا: اللهجات القديمة:

١ – سكرانة وسكرانون

من القضايا المتعلقة باختلاف اللهجات في جانب البنية جمع ما كان على وزن فعلان جمعًا صحيحًا، وقد أشار الشيخ في هذا البحث إلى منع النحاة جمع سكران على سكرانين؛ لأن مؤنثه سكرى على وزن فعْلى، وهما صفتان لا يجمعان جمع التصحيح، وهم بذلك ينظرون إلى اللغة المشهورة (لغة الجمهور) لكنه أشار إلى أن هناك لغة لبني أسد في هذا الوزن تؤنثه بالتاء فيقولون: سكران وسكرانة وغضبان وغضبانة، وقد وصف بعضهم هذه اللغة بأنها من مناكير بني أسد لا يؤخذ بها(٢) وردَّ على ذلك بأنه قد ثبت كونها لغة(٣)، وكل لغة يجوز القياس عليها وإن كانت رديئة، مستندًا في ذلك لكلام ابن جني بأن "الناطق على قياس لغة من لغات العرب مصيب غير مخطئ، وإن كان غير ما جاء به خيرًا منه"(٤)، ثم خلص إلى أنه إذا ثبت أن يقال في لغة: سكران وسكرانة جاز أن يقال في جمع سكران: سكرانون، وفي جمع غضبان: غضبانون، وهذه الجموع جارية في لغة العامة

---

(١) فقه اللغة د. حاتم الضامن ص ٤٧.

(٢) ينظر: شرح التصريح على التوضيح ٢/ ٣٢٣.

(٣) ينظر: المصباح المنير (س ك ر) ١/ ٢٨٢.

(٤) ينظر: الخصائص ٢/ ١٤.

فيقولون: الجماعة غضبانين وسكرانين.[١]، وقد أجازت لجنة الأصول في المجمع ما ذهب إليه الشيخ "ورأت أنه يجوز أن يقال: عطشانة وغضبانة وأشباههما، وأن يجمع "فعلان" ومؤنثه "فعلانة" جمعي تصحيح."[٢]

٢- عبدان – عبّادان

لفظ عبَّادان درج الناس على كتابته بالصورة الأولى (عبدان) وذكر الشيخ- رحمه الله- أن هذا الخطأ في الرسم وقع في صفحات صحف الأخبار كثيرًا، وأن صوابه عبَّادان، وعلل ذلك بأن عبَّادان مدينة قديمة تقع في رأس الخليج الفارسي وتنسب إلى عبّاد بن الحصين الحبطي من قواد الحجاج، وقد أُلحق بكلمة عبّاد المقطع "ان" ليدل به على النسبة، فيكون معناها عبَّادي أو عبَّادية.[٣]، وهي لهجة مستعملة عند أهل البصرة، وأصلها فارسي فشت عندهم بسبب تأثير الفارسية وظهورها في أسماء البلدان والمواضع ومجيئها مختومة بالألف والنون للنسب. يقول ياقوت الحموي: " وأما إلحاق الألف والنون فهو لغة مستعملة في البصرة ونواحيها، إنهم إذا سمّوا موضعا أو نسبوه إلى رجل أو صفة يزيدون في آخره ألفًا ونونًا كقولهم في قرية عندهم منسوبة إلى زياد ابن أبيه زيادان وأخرى إلى عبد الله عبد اللاهان وأخرى إلى بلال بن أبي بردة: بلالان"[٤]

ثانياً: اللهجات الحديثة.

١- البُذورة

يطلق أهل الحجاز هذا اللفظ على صغار الأولاد، وقد ذكر الشيخ- رحمه الله- أنه سمع هذا اللفظ من حجازي في القاهرة، كما حكاه له بعض الحاج أنه سمعه من أهل مكة حين حج، ثم أشار الشيخ الى وجه الشبه بين معنى هذه اللفظة

---

(١) في أصول اللغة ١/٨١.

(٢) في أصول اللغة ١/٨٠، ومؤتمر المجمع د٣٢، ج٢ سنة ١٩٦٥

(٣) لغويات وأخطاء لغوية شائعة ص١٦٠.

(٤) معجم البلدان ٤/ ٧٤.

في اللهجات الحديثة وبين معناها في استعمالها القديم، فذكر أن البُذورة جمع البُـذر وهو أول ما يخرج من الزرع والبقل والنبات، فشبه صغار الذريـة فـي نمـوهم وانتقالهم من طور إلى طور حتى يستووا رجالًا بهذا الذي ينجم من الزرع وينمـو حتى يستوي ويؤتي أكله، ثم فسر الشيخ كيفية جمع البُذر على بـذورة، فـذكر أن الجمع القياسي للبُذر هو بُذُورٌ وبِذارٌ، ثم ألحقت التاء في الجمع مثل الحاقها في لفظ العمومة والخؤولة والفحولة جمع العم والخال والفحل، وقالوا الحجـارة والعظامـة والجمالة في جمع الحجر والعظم والجمل وهذا لتأنيث الجمع كما يؤنث المفرد نحو القصعة والحجرة والغرفة. ثم ذكر الشيخ أن هذا المثال وأشباهه يحفزنا إلى دراسة اللغة الحالية للجزيرة العربية، وتَعَّرف ما بقي فيها من الفصحى، فقد يكون في ذلك غناء كبير لدارسي اللغة.(١)

٢- برشه – برخة

هاتان اللفظتان من اللهجات الحديثة التي أشار إليها الشيخ –رحمه الله– حيث ذكر أن الكلمة الأولى (برشه) ذكرها له صديق كان في دولة تـونس فـي رحلـة علمية، وسمعها هناك ويقولونها في الشيء الكثير الموفور، يقولون: السكر برشـه عندنا.

أما الكلمة الثانية (برخة) فذكر أن صديقه ذكر له أنه في موطنـه الأصـلي ومسقط رأسه "منية أبو علي" من أعمال الزقازيق يقال: هذه سنة برخة، للسنة التي يكثر فيها الرخاء والخصب، ثم شرع الشيخ في بيان الصلة بـين هـذه اللهجـات الحديثة وأصلها اللغوي القديم فوجد أن لها صلة بمادة البركة في العربية فهي تـدل على كثرة الخير ووفرة ما يشتهى، وأن في اللغة مؤيدًا للاستعمال السـابق لكلمـة "برخة" وكلمة "برشه" ففي الجمهرة: والبرخ: الْكثير الرخيص لُغَة يَمَانِية وأحسـب أَصْلهَا عبرانيا أَو سريانيا وَهُوَ من الْبركَة والنماء."(٢)، وفي القـاموس: "البَـرْخُ:

(١) لغويات وأخطاء لغوية شائعة ص٩١.

(٢) جمهرة اللغة (ب خ ر) ١/ ٢٨٧.

النَّماءُ، والزِّيادَةُ، والرَّخيصُ من الأَسْعارِ"[١] فبرخة تأنيث برخ ، وبرشه محولة عنها بالإبدال الكثير في مثل هذا.[٢]

ثالثاً: الجمع بين القديم والحديث.

كم ذا نصحتُك

في كتاب الألفاظ والأساليب تم نشر بحث للشيخ بعنوان: "كم ذا نصحتك"، تحدث فيه عن استعمال الكُتَّاب لهذا الأسلوب كثيرًا، وقد أورد لذلك شواهد جمع فيها بين القديم والحديث، فمن الحديث الاستشهاد ببيت لحافظ إبراهيم يقول فيه:

كم ذا يكابد عاشق ويلاقي في حب مصر كثيرة العشاق[٣]

ومن القديم استشهادهم ببيت لأبي الطيب المتنبي:

وكم ذا بمصر من المضحكات ولكنه ضحك كالبكا[٤]

وقد ناقش ذلك الشيخ- رحمه الله- وذكر بأن بيت حافظ إبراهيم لا يجد له تخريجًا في العربية يجعله في عِدادها ويسلكه في نطاقها؛ لأن "كم ذا" لم يرد بها سماع ولا يسوغها قياس، كما أن "ذا" زائدة لا يتغير المعنى بسقوطها، فيستوي أن نقول: كم نصحتك، وكم ذا نصحتك، وزيادة الأسماء ليست بالمنهج المعبد يركبه كل من يريد.

اما بيت المتنبي فرد عليه الشيخ- رحمه الله- بأن هذه الرواية لم ترد في نسخة من نسخ الديوان، وإنما الرواية: "وماذا بمصر من المضحكات". ثم ناقش قول من قال أن "كم ذا" تُحمل على "ماذا" ويقاس عليها هذا الاسلوب الوارد، وأن القياس منهج متلئب في العربية، بأن ورود "ذا" بعد "ما" أو "مَن" مزيدة على خلاف القياس،

---

(١) القاموس المحيط (ب ر خ) ٣١٤/١

(٢) لغويات وأخطاء لغوية شائعة ص٩٢.

(٣) البيت من بحر الكامل في ديوانه ص ٢٧٩ .

(٤) البيت من بحر المتدارك وليس في ديوانه، وقد ورد صدر هذا البيت في تاج العروس(م ا) ٥١١/٤٠ برواية" وماذا بمصر من المضحكات" وورد البيت كاملًا في نفح الطيب ٤/ ١٤٣.

فلا يقاس عليه، والمرجع في ذلك السماع، فحيث لا سماع لا ينبغي القول بـــه ولا اعتماده. وعرض لرأي بعض الباحثين في تخريج هذا الأسلوب "كم ذا نصـــحتك" بأن يكون "ذا" مفعول به مقدم، فردَّ بأن فيه تكلفًا وبعدًا عن مقصود المتكلم، وهو لا يطرد ولا يستمر لو قيل: "كم ذا نصحتكم" فقياسه أن يقال: "كم هؤلاء نصحتكم". ثم خلص إلى أن هذا التأليف خطأ سَرَى إلى المولدين من التنظير بين "ماذا" و "كم ذا" وظنهم أنهما سواء وليسا سواء، وإن كان مستساغًا عند المولدين الذين ينطقون بهذا الأسلوب؛ إلا أنه خطأ لا يؤيده سماع، ولا يستقيم عل قياس.(١)

وقد أخذت لجنة الألفاظ والأساليب خلاف ما ذهب إليه، ورأت أنه تعبير صحيح يوجه على أن "ذا" فيه زائدة قياسًا على زيادتها في "ما" و "من"،(٢) واستنادًا إلى قول ابن الأعرابي من أن العرب تصل كلامها بذا وذي فتكون حشوًا لا يعتد به.(٣)

وما أخذت به لجنة الألفاظ والأساليب من صحة هذا الأسلوب هـــو المعتبـــر استنادًا إلى قول ابن الأعرابي السابق وهو حجة في اللغة ورأسًا في كلام العـــرب، وورود السماع بذلك حيث نسبت زيادتها في الكلام إلى بني عـــامر، يقـــول ابـــن الأنباري: "وبنو عامر يقولون: لا ذا جَرَمَ أَنَّكَ قائم. أنشد الفراء:(٤)

إنّ كِلاباً والدي لا ذا جَرَمْ(٥)

وهناك تخريج أخر لجواز صحة هذا الأسلوب "كم ذا نصحتك" وهو أن كـــم خبرية وتمييزها محذوف تقديره "مرةٍ" وذا اسم إشارة حذفت منه الهاء، وهو منادى محذوف الأداة مبني على الضم المقدر في محل نصب والتقدير كم مرةٍ يـــا هـــذا نصحتك، والله أعلم.

---

(١) الألفاظ والأساليب ٣٩/١- ٤١.

(٢) الألفاظ والأساليب ٣٨/١ ، القرارات المجمعية ص١١٣.

(٣) ينظر: تهذيب اللغة (ج ر م) ٤٧/١١.

(٤) البيت من الرجز وهو بلا نسبة في تهذيب اللغة ٤٧/١١، وفي اللسان ٩٤/١٢ (ج ر م).

(٥) الزاهر في معاني كلمات الناس ١/ ٢٧٣.

رابعاً: اللغات الأعجمية

القيثارة

لفظ "القيثارة" من الألفاظ المعربة من لغات أعجمية، وقد ذكر الشيخ- رحمه الله- أن هذا اللفظ جرى هكذا على عبارات المُحْدَثين، وهو لضرب من آلات اللهو، وهذا اللفظ معرب عن جيتار (guitare) في الفرنسية، وهو مبدوء بالحرف الذي بين الجيم والكاف، ويعرف بالجيم الفارسية، فأبدلوه قافاً؛ لأن هذا الحرف ليس من حروف العربية الفصيحة، ويختار الشيخ أن يكون بدل هذا الحرف جيم عربية فيقال: الجيثارة، واستدل على هذا بفعل العرب ذلك بكلمات كثيرة عربوها على هذا النحو، فقالوا لجام وأصله لكام بالكاف الفارسية، وقالوا آجر وأصله آكر، ثم ذكر أن العرب في ألفاظ قليلة أبدلت من الجيم الفارسية قافاً، وكافاً فقالوا قربق وكربق لدكان البقال وأصل القاف والكاف فيه الكاف الفارسية.[١] وما ذكره الشيخ- رحمه الله- سبقه إليه سيبويه فقال: "يبدلون من الحرف الذي بين الكاف والجيم: الجيم، لقربها منها. ولم يكن من إبدالها بدٌّ؛ لأنها ليست من حروفهم. وذلك نحو: الجربز، والآجر، والجورب. وربما أبدلوا القاف لأنها قريبةٌ أيضاً، قال بعضهم: قربزٌ، وقالوا: كربقٌ، وقربقٌ."[٢] لكن الشيخ رَجّح أن نتبع التعريب القديم "الجيثارة" ودلل على ذلك أن اللفظة انتقلت إلى الفرنسية من الإسبانية عن طريق الجوار، وهي في لغتها الإسبانية جسترا، ودخلت العربية عن الإسبانية بحكم المخالطة والمداخلة في الأندلس.[٣]

---

(١) لغويات وأخطاء لغوية شائعة ص١٨٥.

(٢) الكتاب ٤/ ٣٠٥.

(٣) لغويات وأخطاء لغوية شائعة ص ١٨٦ .

الخاتمــة

الحمد لله ولي من اتقاه، من اعتمد عليه كفاه، ومن لاذ به وقاه، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله ومصطفاه، صلى الله عليه وعلى آله وصحبه، ومن دعا بدعوته واهتدى بهداه.

وبعـد،،،

فهذه هي أهم النتائج التي توصلت إليها من خلال هذا البحث وهــو " **المعـايير اللغوية في فكر الشيخ محمد علي النجار** "، وكان من أهم هذه النتائج ما يأتي:

١ – كشفت هذه الدراسة عن اعتماد الشيخ– رحمه الله– على عدة معــايير لغوية لإبراز فكره اللغوي، التزم فيها بالمسموع عن العرب وما قيس عليه بحيث لا يجاوز غيره، بل يهاجم من يخالف ذلك من العامة دون اعتمادهم على دليل أو سند، وهذه المعايير هي معيار السماع والقياس، والمعيار الصوتي والصرفي والنحــوي والدلالي ومعيار اللهجات واللغات.

٢– تبدَّى من الدراسة اعتماد الشيخ– رحمه الله– على القراءات المتواترة في إثبات قضية لغوية وهي تسكين هاء الضمير "هو" إذا سبق بالواو، وللتنبيــه علــى وجود هذه القراءة المتواترة خشية أن ينكرها أحد.

٣ – ظهر من خلال هذا البحث أن الشيخ – رحمه الله– كــان يجمــع بــين معيارين في الحكم على صحة بعض الألفاظ أو مخالفتها للفصحى مثل جمعه بــين السماع والقياس في نحو سكرانة وسكرانون، والجمع بين القرآن والحديث في نحو جاء فورًا.

٤– وضح من الدراسة استئناس الشيخ – رحمه الله– بأشعار العرب وأقوالهم في إثبات صحة بعض الأساليب المعاصرة التي يستخدمها الناس، وحمــل بعــض الألفاظ العامية على كلامهم؛ لأن لها مخرجًا في العربية، كما في قولهم: بدل فاقد، والذرة الشامي.

٥- تبين من الدراسة اعتماد الشيخ – رحمه الله- على القياس في تخريج بعض الألفاظ، وموافقته للنحويين في ذلك كما في لفظ التضخم، كما تبين أيضًا: إشارته إلى القياس الخاطئ أو التوهم، وتصريحه بأنه على خلاف الأصل وينبغي الحكم عليه بالشذوذ إذا أدى إلى أمور مرفوضة في اللغة، ويقتصر في آثاره على ما ورد عن العرب وأجمعوا عليه، وأن القياس على الشيء النادر لا يصار إليه ما وجد إلى غيره سبيل كما في حمل شغوف على معنى مفعول.

٦ – ذهب الشيخ إلى أن القياس إذا ثبت قاعدة كلية لا استثناء فيها، فلا يحتاج إلى سماع، مثل سكرانون إذا قلت في مفرده سكرانة وإن لم يرد هذا عن العرب.

٧ – اهتمَّ الشيخ – رحمه الله- باللهجات القديمة والاحتجاج بها، وذلك كاحتجاجه بلهجة أسد في تأنيث ما جاء على وزن فعلان بالتاء نحو سكران وسكرانة، وجمعها جمع تصحيح، وعدم منعها من الصرف، ودلالة اللهجة على النسبة كما في عبَّادان نسبة إلى عبّاد، كذلك اهتم بدراسة اللهجات الحديثة ومدى صلتها باللهجات القديمة؛ لاحتوائها على بقايا من الفصحى، حيث نبه على دراسة اللهجات الحالية للجزيرة العربية كما في لفظة البذورة، وكذلك لفظة برشه وبرخة، وأيضًا نصه على الألفاظ المعربة التي أخذت من لغات أعجمية، والتنبيه على أصلها في لغتها، وأن يكون تعريبها بالحرف الأكثر قرابة في النطق إلى الحرف الأعجمي كما في لفظة القيثارة.

٨- اعتمد الشيخ – رحمه الله- على المعيار الصوتي والصرفي في بيان أحوال بعض الألفاظ من حيث إبدال حروفها وحركاتها، أو تذكيرها وتأنيثها، أو جمعها وكذلك احتكامه إلى النحو مثل إعراب بعض الأسماء أو بنائها، وتعدي بعض الأفعال أو لزومها، واعتماده على الدلالة في بيان العلاقة بين الألفاظ كالترادف والمشترك، كما في لفظة البُندار، والتطور الدلالي كما في لفظ العبيط.

وبعد فهذا ما قد توصلت إليه من نتائج في هذا البحث، والله أسأل أن يجعل هذا العمل نافعًا للعلم وطلابه، والله من وراء القصد وهو يهدي السبيل.

وصل اللهم على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم

فهرس المصادر والمراجع

١-إرتقاء السيادة في علم أصول النحو للشيخ يحيى بن محمد الشاوي، ت/د. عبد الرزاق عبد الرحمن السعدي، دار الأنباري للطباعة والنشر، ط. الأولى ١٤١١ه- ١٩٩٠م.

٢- إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك لابن قيم الجوزية (ت: ٧٦٧ هـ)، ت/: د. محمد بن عوض السهلي، الناشر: أضواء السلف – الرياض، ط. الأولى، ١٣٧٣ هـ - ١٩٥٤ م.

٣- أساس البلاغة للزمخشري، ت / محمد باسل عيون السود ، ط دار الكتب العلمية بيروت ، ط الأولى ١٤١٩ هـ = ١٩٩٨ م .

٤- إسفار الفصيح لأبي سهل الهروي ، ت/ أحمد بن سعيد بن محمد قشاش ، ط عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية – المدينة المنورة .

٥- إصلاح المنطق لابن السكيت، ت/محمد مرعب، ط.دار إحياء التراث العربى ، ط .الأولى١٤٢٣ه=٢٠٠٢م .

٦- الاقتراح في أصول النحو لعبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ) ت/عبد الحكيم عطية، الناشر: دار البيروتي، دمشق، ط. الثانية، ١٤٢٧ هـ - ٢٠٠٦ م.

٧- تاج العروس من جواهر القاموس لمحمّد بن محمّد بن عبد الرزّاق الحسيني، أبو الفيض، الملقّب بمرتضى، الزَّبيدي (ت ١٢٠٥هـ) ، ت /مجموعة من المحققين ، ط. دار الهداية .

٧- تاج اللغة وصحاح العربية لأبي نصر إسماعيل بن حماد الجوهري (دره) ، ت/ د . أحمد عبد الغفور عطار ، ط دار العلم للملايين – بيروت ، ط الرابعة ١٤٠٧ هـ = ١٩٨٧ م .

٨- تثقيف اللسان وتلقيح الجنان لأبي حفص عمر بن خلف بن مكي الصقلي النحوي اللغوي (ت ٥٠١ هـ) ، ت/ مصطفى عبد القادر عطا، ط. دار الكتب العلمية ، ط. الأولى، ١٤١٠ هـ - ١٩٩٠ م.

٩- التحرير والتنوير لمحمد الطاهر بن عاشور التونسي ، ط الدار التونسية للنشر- تونس ١٩٨٤م .

١٠- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل لأبي حيان الأندلسي، ت/: د. حسن هنداوي، الناشر: دار القلم – دمشق (من ١ إلى ٥)، وباقي الأجزاء: دار كنوز إشبيليا، ط. الأولى.
١١- التصريح بمضمون التوضيح في النحو للشيخ خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاويّ الأزهري (ت ٩٠٥هـ) ، ط. دار الكتب العلمية – بيروت- لبنان ، ط. الأولى ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م
١٢- تهذيب اللغة لأبى منصور الأزهري ، ت / محمد عوض مرعب ، ط دار إحياء التراث العربي – بيروت ، ط الأولى ٢٠٠١ م .
١٣- التوهم الصرفي ودوره في التطور اللغوي والتعدد اللهجي بحث في مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الانسانية – غزة – فلسطين، العدد ٣٠ المجلد الأول ٢٠٢٢م.
١٤- جامع الدروس العربية د/ مصطفى الغلاييني ، ط المكتبة العصرية – صيدا ، ط الثامنة والعشرون ١٤١٤ هـ = ١٩٩٣م .
١٥- جهود علماء كلية اللغة العربية في مجمع اللغة العربية د. عبد العظيم فتحي خليل ، بحث في كتاب كلية اللغة العربية بالقاهرة وثمانون عامًا في خدمة اللغة العربية وحمايتها في الندوة العلمية الأولى بمناسبة اليوم العالمي للاحتفال باللغة العربية
١٦- حاشية الصَبَّان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك لأبى العرفان محمد بن على الصَبَّان ط ، دار الكتب العلمية – بيروت ، ط الأولى ١٤١٧ هـ = ١٩٩٧م .
١٧- الخصائص لأبي الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت ٣٩٢هـ) ،ط. الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ط. الرابعة.
١٨- ديوان بشر بن أب خازم الأسدي، ت/ د. عزة حسن، مطبوعات مديرية إحياء التراث القديم – دمشق، ١٣٧٩ه – ١٩٦٠م.
١٩- ديوان حافظ إبراهيم، ط. العامة للكتاب، ط. الثالثة ١٩٨٧م.
٢٠- ديوان عروة بن حزام، ت/ أنطوان محسن القوال، ط. دار الجيل – بيروت، ط. الأولى ١٤١٦ه – ١٩٩٦م.

٢١- ديوان القطامي، ت/ د. محمود الربيعي، ط. الهيئة المصرية العامة للكتاب ٢٠٠١م.
ديوان عمرو بن كلثوم ، ت/ د. إميل بديع يعقوب، ط. دار الكتاب العربي – بيروت، ط. الثانية ١٤١٦ه – ١٩٩٦م.
٢٢- ديوان كعب بن مالك الأنصاري، ت/ سامي مكي العاني، ط. مكتبة النهضة – بغداد.
٢٣- ديوان ابن هانئ الأندلسي، ط. دار بيروت للطباعة والنشر ١٤٠٠ه-١٩٨٠م.
٢٤- الزاهر في معاني كلمات الناس لأبي بكر الأنباري، ت/د. حاتم الضامن ، ط مؤسسة الرسالة – بيروت ، ط الأولى ١٤١٢ هـ = ١٩٩٢ م.
٢٥- السراج المنير في الإعانة على معرفة بعض معاني كلام ربنا الحكيم الخبير لشمس الدين، محمد بن أحمد الخطيب الشربيني الشافعي (ت ٩٧٧هـ) الناشر: مطبعة بولاق (الأميرية) – القاهرة – عام: ١٢٨٥ هـ
٢٦- سنن الترمذي لأبي عيسى محمد بن عيسى بن سَوْرة بن موسى بن الضحاك الترمذي (ت٢٧٩هـ)، ت/بشارعواد معروف، ط. دار الغرب الإسلامي- بيروت.
٢٧- سنن أبي داود لأبي داود سليمان بن الأشعث السِّجِسْتاني (ت ٢٧٥هـ) ت/محمد محيي الدين عبد الحميد، ط. المكتبة العصرية، صيدا – بيروت.
٢٨- شذا العرف في فن الصرف للشيخ أحمد بن محمد الحملاوي، ت/ نصر الله عبد الرحمن نصر الله ، ط مكتبة الرشد – الرياض .
٢٩- شرح الأشموني على ألفية بن مالك لأبي الحسن نور الدين الأشموني ، ط دار الكتب العلمية – بيروت ، ط الأولى ١٤١٩ هـ = ١٩٩٨ م.
٣٠- شرح شافية ابن الحاجب للرضي الاستراباذي، (ت ٦٨٦هـ) ، ت/ مجموعة من المحققين ، ط. دار الكتب العلمية – بيروت ، سنة ١٣٩٥ هـ – ١٩٧٥ م.
٣١- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، ت/ محمد محى الدين عبد الحميد، ط دار التراث، دار مصر للطباعة، سعيد جودة السَّحار وشركاه ، ط العشرون ١٤٠٠ هـ = ١٩٨٠ م .
٣٢- شرح المفصل لابن يعيش ، إدارة الطباعة المنيرية ـــــــ مصر.

٣٣- شفاء الغليل فيما في كلام العرب من الدخيل لشهاب الدين الخفاجي ، ت/ د محمد كشاش ، دار الكتب العلمية – بيروت ط الأولى ١٤٠٨ هـ = ١٩٩٨ م .
٣٤- صحيح البخاري لأبي عبدالله محمد بن إسماعيل البخاري، ت / محمد زهير بن ناصر الناصر، ط. دار طوق النجاة ، ط الأولى ١٤٢٢هـ .
٣٥- عثرات اللسان في اللغة للأستاذ عبد القادر المغربي، ط. المطبعة الهاشمية بدمشق ١٣٦٩ه- ١٩٤٩م.
٣٦- العين لأبي عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري (ت ١٧٠هـ) ، ت/د مهدي المخزومي، د إبراهيم السامرائي ،ط. دار ومكتبة الهلال.
٣٧. غرائب القرآن ورغائب الفرقان لنظام الدين الحسن بن محمد بن حسين النيسابورى ، ت / الشيخ زكريا عميرات ، ط دار الكتب العلمية – بيروت ط الأولى ١٤١٦ه .
٣٨- الفصيح لأحمد بن يحيى، أبي العباس، المعروف بثعلب (ت ٢٩١هـ) ت/د. عاطف مدكور، الناشر: دار المعارف.
٣٩- فقه اللغة د. حاتم الضامن ، بدون
٤٠- القاموس المحيط لمجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز آبادي ، ت / مجدي فتحي السيد ، ط دار التوفيقية للطباعة .
٤١- القرارات المجمعية في الألفاظ والأساليب من سنة (١٩٣٤م- ١٩٨٧م) محمد شوقي أمين وإبراهيم الترزي ، ط. الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية ١٤١٠ه ١٩٨٩م
٤٢- القياس في اللغة العربية د. محمد حسن عبد العزيز، ط. دار الفكر العربي، ط. الأولى ١٤١٥ه-١٩٩٥م.
٤٣- كتاب الألفاظ والأساليب، ت/ محمد شوقي أمين، ومصطفى حجازي، بدون.
٤٤- الكتاب لسيبويه ، ت / د . عبد السلام هارون ، ط مكتبة الخانجي – القاهرة، ط الثالثة سنة ١٤٠٨ هـ = ١٩٨٨ م .
٤٥- كتاب في أصول اللغة لمجمع اللغة، ت/ محمد شوقي أمين، ومصطفى حجازي، ط. الأولى ١٣٩٥ه – ١٩٧٥م.

٤٦- الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل للزمخشري جار الله (ت: ٥٣٨هـ) الناشر: دار الكتاب العربي – بيروت، ط. الثالثة – ١٤٠٧ هـ.
٤٧- لسان العرب لابن منظور ، ط دار صادر– بيروت ، ط الثالثة : ١٤١٤هـ .
٤٨- لغويات وأخطاء لغوية شائعة للشيخ محمد علي النجار، ط. دار الهداية للنشر والتوزيع، سنة ١٤٠٦ه – ١٩٨٦م.
٤٩- اللمحة في شرح الملحة لابن الصائغ (ت: ٧٢٠هـ) ت/ إبراهيم بن سالم الصاعدي، الناشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، ط. الأولى، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٤م.
٥٠- مجمع اللغة العربية في ثلاثين عامًا د. محمد مهدي علام ، ط. الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية- القاهرة ١٣٨٦هـ – ١٩٦٦م.،
٥١- المحكم والمحيط الأعظم لأبي الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي (ت: ٤٥٨هـ) ت/عبد الحميد هنداوي ، ط. دار الكتب العلمية – بيروت ، ط. الأولى، ١٤٢١ هـ – ٢٠٠٠ م.
٥٢- مختصر الصرف، عبدالهادي الفضلي ، دار القلم، بيروت
٥٣- المصباح المنير في غريب الشرح الكبير لأبي العباس أحمد بن محمد الفيومي ط المكتبة العلمية – بيروت .
٥٤- المعاني الكبير في أبيات المعاني لابن قتيبة الدينوري (ت: ٢٧٦هـ) ت: عبد الرحمن بن يحيى بن علي اليماني الناشر: مطبعة دائرة المعارف العثمانية – حيدر آباد الدكن بالهند ط. الأولى ١٣٦٨هـ، ١٩٤٩م.
٥٥- المخصص لابن سيده ، ت/ خليل ابراهيم جفال ، ط. دار إحياء التراث العربي ــ بيروت ط الأولى١٤١٧ه =١٩٩٦م .
٥٦- معجم الأدباء لشهاب الدين أبى عبد الله ياقوت الحموي ، ت / إحسان عباس ط . دار الغرب الإسلامي ــ بيروت ط .الأولى ١٤١٤ هـ – ١٩٩٣ م .
٥٧- معجم البلدان لياقوت الحموي ، ط دار صادر – بيروت ، ط الثانية ١٩٩٥م.
٥٨- المعجم الوسيط لمجمع اللغة العربية بالقاهرة، الناشر: دار الدعوة.
٥٩- مفاتيح الغيب لأبي عبد الله محمد بن عمر التيمي الرازي (ت ٦٠٦هـ) ، ط. دار إحياء التراث العربي – بيروت ، ط. الثالثة – ١٤٢٠هـ.

٦٠- المفصل في صنعة الإعراب لأبي القاسم محمود بن عمرو الزمخشري ، ت/ د على أبو ملحم ، مكتبة الهلال – بيروت ، ط الأولى سنة ١٩٩٣م .
٦١- المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية المشهور لبدر الدين العيني (ت: ٨٥٥ هـ) ت/ مجموعة من المحققين، الناشر: دار السلام للطباعة والنشر، القاهرة ، ط. الأولى، ١٤٣١ هـ - ٢٠١٠ م
٦٢- النحو الوافي لعباس حسن (ت: ١٣٩٨ه)، الناشر: دار المعارف، ط. الخامسة عشرة.
٦٣- نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب، لشهاب الدين التلمساني (ت: ١٠٤١ه) ت/ إحسان عباس، الناشر: دار صادر- بيروت – لبنان ، ط. الأولى ١٩٩٧م.
٦٤- النهاية في غريب الحديث والأثر لمجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد ابن الأثير (ت ٦٠٦ه)، ت/طاهر أحمد الزاوى – محمود محمد الطناحي ، ط. المكتبة العلمية – بيروت، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م .
٦٥- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع لعبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ) ، ت/ عبد الحميد هنداوي، ط. المكتبة التوفيقية – مصر .

فهرس المحتويات

م	الموضوع	الصفحة
١-	الملخص	١١٨٥
٢-	Abstract	١١٨٦
٣-	المقدمة	١١٨٧
٤-	التمهيد	١١٩٠
٥-	المبحث الأول: معيار السماع.	١١٩٦
٦-	المبحث الثاني: معيار القياس.	١٢٠٦
٧-	المبحث الثالث: المعيار الصوتي.	١٢١٣
٨-	المبحث الرابع: المعيار الصرفي.	١٢١٦
٩-	المبحث الخامس: المعيار النحوي.	١٢٢١
١٠-	المبحث السادس: المعيار الدلالي.	١٢٢٦
١١-	المبحث السابع: معيار اللهجات (اللغات).	١٢٢٨
١٢-	الخاتمة	١٢٣٤
١٣-	فهرس المصادر والمراجع	١٢٣٦
١٤-	فهرس الموضوعات	١٢٤٢

تم بحمد الله